مجموعة مؤلفين

النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية

الأبعاد السياسية والاجتماعية

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفصل السابع

تحديات البطالة في مصر: البُعد الجغرافي والتكامل الأفقي لسياسات التنمية(*)

عبد العزيز عبد الباقي جوهر

(*) بحث فائز بـ «الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية لتشجيع البحث العلمي» للعام الأكاديمي ٢٠١١/ ٢٠١٢ (فئة الباحثين الشباب) ـ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

يتوجه الباحث بخالص الشكر والتقدير للدكتور إسماعيل أبو عمود في المركز الوطني للبحث والتطوير بالمملكة الأردنية الهاشمية، والدكتورة نجوى البحيري في جامعة حلوان بجمهورية مصر العربية، والسيد صقر عبد الصادق في جامعة جنوب الوادي بجمهورية مصر العربية، على ملاحظاتهم القيمة على النسخة المبدئية لهذا البحث. كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير للسيد يوسف عاروري بقسم المناهج وطرق التدريس في جامعة ولاية نيومكسيكو بالولايات المتحدة على التدقيق اللغوي لهذه الدراسة.

مُلخّص البحث

على الرغم من تنوّعِ الموارد الاقتصادية والبشرية في مصر، وتحقيق الاقتصاد معدلات نمو سنوية مقبولة نسبيًا، وتحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن تفاقمَ ظاهرة البطالة بين فئات المجتمع، وبخاصة بين شباب الخريجيين والمؤهلين لولوج سوق العمل، يطرحُ تساؤلاتٍ حول طبيعة السياسات الاقتصادية والتنموية المتّبعة في مصر للحدِّ من تلك الظاهرة. واستهدفت هذه الدراسةُ استيضاحَ دور البُعد الجغرافي ودرجة التكامل بين السياسات التعليمية والاستثمارية والديموغرافية في الحدِّ من ظاهرة البطالة في إطار الجهود التنموية في مصر. وتمَّ استخدامُ نموذجي Shift-Share وLocation Quotient، إضافة إلى التحليل الوصفي لتطور معدلات البطالة والنمو السكاني والاستثمارات ومستوى التعليم في مصر بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦.

أوضحَت نتائجُ الدراسة أن تجاهلَ البُعدِ الجغرافي في الخطط الإنمائية أدّى إلى تركّز البطالة في مناطق مصر العليا وإقليم الدلتا، بينما تركّزت الاستثماراتُ في إقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية، كذلك عدم الاستغلال الأمثل للميزات النسبية والتنافسية للموارد الاقتصادية والبشرية لمعظم أقاليم مصر. كما أن ضعف التنسيق بين السياسات التعليمية والاستثمارية والسكانية أدّى إلى تدنّي مردودات جهود التنمية في تلك المناطق، وهو الذي قد يُعزى إليه التضارب بين مؤشرات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في مصر. وتوصي الدراسةُ بإفساح المجال للقوى المحلية للمشاركة في وضع الخطط الإنمائية بما يُعظم الاستفادة من القدرات التنافسية للمناطق المختلفة، كما يجب أن تتسمَّ الخططُ التنمويةُ بدرجةٍ عالية من التكامل الأفقي بين مكوّناتها التعليمية والاستثمارية والديموغرافية بما يحققُ أهدافَ التنمية المُستدامة في مصر.

مُقدّمة

يُعتبر استحداثُ فرص العمل والتشغيل عن طريق اجتذاب المشروعات والاستثمارات الجديدة، الداخلية منها والخارجية، من أهم أهداف واضعي ومخططي السياسات الاقتصادية والتنموية في مختلف الدول والمجتمعات. كما أن المؤشراتِ الاقتصاديةَ، مثل معدلات البطالة ومستويات الدخول ومعدلات الناتج القومي، هي الأدواتُ الأكثر شيوعًا في تقدير تقدم تلك المجتمعات وتطورها في إنجاز برامجها وأهدافها التنموية. ويشير مفهومُ التنمية الاقتصادية بصفةٍ عامة إلى أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق الرفاه الاقتصادي لأفراد هذا المجتمع، ويُجمِعُ الباحثون والمحللون الاقتصاديون على أن معدلات الدخول، ومعدلات التشغيل والنمو السكاني والاستثماري هي أهم المكوّنات التي يجبُ تناولها عند الحديث عن موضوع التنمية الاقتصادية. في المقابل، يرى فريقٌ آخر من الباحثين أن تلك المكوّنات يجبُ دراستها في إطار مفهوم أكثر شمولية بما يسمى التنمية الإنسانية، الذي يشير إلى أداء مختلف القطاعات التي تشكل بنية المجتمع وما ينتج من ذلك من انعكاساتٍ إيجابيةٍ على مستوى الأفراد من رفاهية وتقدم اقتصادي وسياسي واجتماعي. ويرى متبنّو هذه الرؤية أن الاقتصارَ على الجوانب الاقتصادية يؤدّي إلى خلل في مخرجات عملية التنمية، أو حدوث نمو من دون تنمية في العديد من الدول النامية[١].

من خلال عرض أوضاع اقتصادات الدول العربية يُلاحظ أن العديدَ منها يُحقق معدلات نمو اقتصادي سنوي مقبولة نسبيًا. على الرغم من ذلك، تعاني بعض الدول العربية مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية مزمنة. إذ على سبيل المثال، قُدّر معدل النمو الاقتصادي المصري بنحو ٥,١ في المئة لعام ٢٠١٠، في حين أن معدلاتِ الفقر قُدّرت بحوالى ٢٢ في المئة، إضافة إلى ٩,٧ في المئة معدلًا للبطالة للعام نفسه[٢]. في المقابل، تعاني

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢).

(٢) *The World Factbook 2011* (Washington, DC: Central Intelligence Agency, 2011), <http:// www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/eg.html>.

مصر العديد من المشكلات التي منها: ارتفاع معدلات البطالة، وتفشّي الفقر، وتدنّي مستويات الخدمات الصحية، وانتشار الأمية، وتدني كفاءة المخرجات التعليمية، وغياب الشفافية وانتشار الفساد الإداري والاقتصادي، وانخفاض مؤشرات حقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك، تؤدّي تلك المشكلات إلى ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية[٣]، وما يُصاحبها من مشكلات اقتصادية واجتماعية مختلفة[٤].

مشكلة الدراسة

تُعتبر البطالةُ من الإشكاليات المركبة لارتباطها بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسياسية المختلفة. وعلى الرغم من أن مصر تحققُ معدلاتٍ مقبولةً نسبيًا من النمو الاقتصادي السنوي، إلا أن ارتفاعَ معدلاتِ البطالة، بخاصة بين فئة الشباب وارتفاع مستويات الفقر يطرح تساؤلًا حول مدى ملاءمة السياسات الاقتصادية والتنموية المتبعة لمعايير التنمية المستدامة في مصر. كما يطرحُ وجود قوى عاملة مؤهلة علميًا لولوج سوق العمل وفشلها في الحصول على فرص التشغيل المناسبة، تساؤلاتٍ حول جدوى السياسات الحكومية المتبعة في مجال التعليم بما يتواءمُ ومتطلبات سوق العمل، وكذلك السياسات الاستثمارية الهادفة إلى توفير تلك الفرص بما يُحقق أهداف التنمية في مصر. من جانب آخر، وعلى الرغم من تعدد البرامج والسياسات التي استهدفت الحد من ظاهرة البطالة في مصر، فإن تأثيرَ البعد الجغرافي ودرجة التنسيق بين تلك البرامج والسياسات في إطار عملية التنمية ومدى تداخلة وتأثيره في ظاهرة البطالة، لم يلقَ الاهتمامَ الكافي في الأدبيات والأبحاث المتعلقة بتلك الظاهرة في مصر.

---

(٣) Nader Fergany, «Aspects of Labor Migration and Unemployment in the Arab Region» (Report, Almishkat Center for Research, Egypt, 2001), <https://www.almishkat.org>, and Jackeline Wahba, «An Overview of Internal and International Migration in Egypt,» in: Ragui Assaad, ed., *The Egyptian Labor Market Revisited* (Cairo: American University in Cairo Press, 2009).

(٤) Ayman Zohry and Barbara Harrell-Bond, «Contemporary Egyptian Migration: An Overview of Voluntary and Forced Migration» (Working paper C3, Development Research Center on Migration, Globalisation and Poverty, Arts C-226, University of Sussex, Brighton December 2003), and Ayman Zohry, *Interrelationships between Internal and International Migration in Egypt: A Pilot Study* (Egypt: Development Research Centre on Migration, Globalisation and Poverty, University of Sussex, 2005).

أهداف الدراسة

تهدفُ هذه الدراسةُ إلى إلقاء الضوء على تطور الأداء الاقتصادي المصري بصفة عامة، مع التركيز على البُعد الجغرافي لعملية التنمية من جوانبها السكانية والاستثمارية والتعليمية وارتباطها بمشكلة البطالة في مصر، وذلك من خلال دراسةِ تطورِ تلك الجوانب على مستوى الأقاليم والمحافظات[٥] المصرية بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦. كذلك تهدفُ الدراسةُ إلى استيضاح التنوّع والتخصص بالأنشطة الاقتصادية في مختلف المناطق في مصر بما يتيح تقويم أداء خطط التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي ومقاربتها بتلك التطورات على المستوى القطري، ومستوى مساهمة تلك الأنشطة في خلق فرص العمل والتشغيل في هذه المناطق. ويتمثلُ الهدفُ الثاني لهذه الدراسة في اختبار درجة التكامل الأفقي بين السياسات التعليمية والاستثمارية والسكانية بالمناطق الجغرافية المختلفة في مصر، ودرجة نجاحها أو فشلها في تحقيق أهداف التنمية الإنسانية، وفي مقدمِها تخفيض معدلات البطالة. ويتكاملُ الهدفان من خلال تحديد الروابط بين المؤشرات المختلفة ومدى وجود ارتباط جغرافي بين معدلات البطالة والنمو السكاني وعدد الخريجين والاستثمارات في تلك المناطق، وبالتالي تقدير تأثير البعد الجغرافي ودرجة التنسيق الأفقي لعملية التنمية في ظاهرة البطالة بتلك المناطق.

يمكنُ تحقيق الأهداف سالفة الذكر من خلال بلورتها بصورة أسئلةٍ محددةٍ ومحاولة الإجابة عنها. يتمحورُ **السؤالُ الأول** حول ما إذا كانت عمليةُ التنمية الاقتصادية في مصر ذاتَ بعدٍ جغرافي متوازٍ. ما يعني وجود عدالة جغرافية في توزيع معدلات النمو الاقتصادي والتعليمي والاستثماري ومعدلات التشغيل وخلق فرص العمل على مختلف المناطق والمحافظات داخل جمهورية مصر العربية. ويتركزُ **السؤال الثاني** فيم إذا كانت معدّلاتُ النمو الاقتصادي ذاتَ نسقٍ قطاعي متكامل أفقيًا، بحيث تتكامل السياسات

(٥) تقسم جمهورية مصر العربية إداريًا إلى ٢٩ محافظة. المحافظة هي قمة هرم التقسيمات الإدارية التي تتضمن خمسة مستويات هي المحافظة والمركز والمدينة والحي والقرية. بينما يتألف الإقليم من مجموعة من المحافظات.

التعليمية والاستثمارية والسكانية بما يخدمُ الهدفَ الرئيسَ لعملية التنمية، المتمثل بخلق فرص العمل والتشغيل الكافي والمناسب، وبما يضمنُ الاستغلالَ الأمثل للميزات النسبية والتنافسية للمناطق الجغرافية المختلفة في مصر.

أهمية الدراسة

تبرز أهميةُ هذه الدراسة في إمكانية مساهمتها بالتركيز على أهم مواطن الخلل في ما يتعلق بمفهوم التنمية المُستدامة التي يتمُّ انتهاجها في العديد من الدول النامية، والعربية منها بشكل عام، ومصر بصورة خاصة، ومدى تداخل هذا المفهوم بمفاهيم التنمية الاقتصادية في إطارها العملي والتطبيقي. كما تلبي الدراسةُ إحدى الاحتياجات البحثية والعلمية في استيضاح أهمية البُعد الجغرافي والتكامل الأفقي لعملية التنمية الاقتصادية والإنسانية وعلاقتها بظاهرة البطالة، وهو ما لم ينل الاهتمامَ الكافي في عملية التخطيط ومناقشات التنمية في مصر. كذلك يمكنُ من خلال الدراسة إلقاء الضوءِ على أهم العقبات التي تواجه الاقتصاد المصري، ومدى ملاءمة السياسات التنموية المتبعة للأهداف العامة الموضوعة من قبل واضعي ومتخذي القرار في مصر، وذلك في إطار جغرافي يشملُ، إضافةً إلى البعد الاقتصادي، الأبعاد الديموغرافية والتعليمية. كما يُتوقع أن ينتجَ من تلك الدراسة تحديدَ مواطنِ الخلل والقصور في تلك السياسات على المستوى الجغرافي، ما يُتيح الفرصةَ لتلافيها في الخطط التنموية المستقبلية في مصر.

العرض المرجعي

على الرغم من أن ارتفاعَ معدّلات البطالةِ يُعتبر أحدَ التحديات التي تواجه الدول النامية بصفة عامة، تعتبر مشكلةُ البطالة أيضًا إحدى مظاهر الخلل في النظم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية والتعليمية في تلك الدول. ويمكنُ عزو مشكلةِ البطالة إلى نوعين رئيسين من العوامل. **أولهما** العوامل الداخلية، وهي التي تتعلقُ بالخللِ في تطبيق الدول للسياسات الاقتصادية والتنموية، ومن مظاهرها غياب الرؤية الشمولية للتخطيط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتركيز على

أنشطة اقتصادية معينة، وتجاهل البُعد الجغرافي لعملية التنمية الاقتصادية، وغياب رؤية تعليمية تتواكبُ ومتطلبات سوق العمل، والقصور في تطبيق بعض السياسات الاقتصادية مثل سياسة الخصخصة، وضعف البنية الاستثمارية. في المقابل، يتمثّلُ العامل **الثاني** في المؤثرات الخارجية، أو ما يُعرف بالعولمة وارتباط اقتصادات الدول النامية بالأسواق العالمية سياسيًا واقتصاديًا واعتمادها في تمويل برامجها التنموية على الدول الأجنبية والمؤسسات الدولية(٦). كما أن اعتمادَ الدول النامية على المعونات الخارجية في تمويل تلك البرامج لا يؤدّي إلى النتائج المرجوّة منها، بسبب توجيه تلك المعونات إلى سدِّ الاحتياجات الاستهلاكية للسكان في الأغلب بدلًا من تسخيرها في المشاريع الإنتاجية، وبالتالي تدني مردوداتها في خلق فرص العمل والتشغيل(٧).

على الرغم من ضخامة الجهاز الإداري والحكومي في مصر إلا أن الدولة تعاني قصورًا كبيرًا في تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المختلفة، ما يؤدّي إلى تدني مردودات تلك البرامج على المستوى القطري. ويتضحُ غياب التنسيق في حالة التعليم، حيث اتسمت الاستثمارات المصرية في مجال التعليم بالضخامة، إلا أن عوائدَها في إعداد الكوادر المناسبة لسوق العمل ما زالت منخفضة(٨). وأدّى عدمُ الفهمِ الدقيق لمشكلة التعليم في مصر وغيابُ التناسق بين مدخلات العمليةِ التعليمية ومتطلّبات سوق العمل إلى ارتفاعِ معدّلات البطالة(٩). كذلك يمتدُ غياب التنسيق ليشملَ السياسات السعرية وسياسة التجارة الخارجية، إذ أدّى غيابُ التعديلات الهيكلية في الأسعار، التي يجبُ أن تُواكب سياسات

---

(٦) N. Ettlinger, «The Localization of Development in Comparative Perspective,» *Economic Geography*, vol. 70, no. 2 (April 1994), pp. 144-166.

(٧) Cristina Arellano [et al.], «The Dynamic Implications of Foreign Aid and Its Variability,» *Journal of Development Economics*, vol. 88 (2009), pp. 87-102.

(٨) Nancy Birdsall and Lesley O'Connell, «Putting Education to Work in Egypt» (Carnegie Endowment for International Peace, Global Policy Program Working Paper no. 5 Washington, DC, 1999).

(٩) Gaurav Datt, Dean Jolliffe and Manohar Sharma, «A Profile of Poverty in Egypt,» *African Development Review*, vol. 13, no. 2 (December 2001), pp. 202-237.

التجارة الخارجية الهادفة إلى تشجيع الصادرات، إلى عدم زيادة معدلات التوظيف في العديد من الدول النامية[١٠]. ويشير ذلك إلى أن التنسيقَ والانسجامَ بين السياسات المختلفة يمثّلُ أحد أهم التحديات التي تواجه واضعي السياسات والبرامج التنموية في الدول النامية، وأن غيابَ هذا التنسيق قد يؤدّي إلى آثار سلبية في المستوى الإقليمي، ويقللُ من جدوى تلك السياسات على المستوى القطري[١١].

في الآونةِ الأخيرةِ، اعتمدَت مصر سياسة الخصخصة باعتبارها أحد أهم المتطلّبات للحصول على التمويل لبرامج التنمية من المؤسسات الدولية المانحة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري ضمن ما يُسمى بسياسات الانفتاح الاقتصادي. وعلى الرغم من أن سياسة الخصخصة قد تؤدّي إلى تأثيرات إيجابية في مستوى الأجور، وبخاصة في القطاعات غير الرسمية أو غير الحكومية وتحسين الإنتاجية ورفع كفاءة الاقتصادات المحلية، وزيادة الإدخار المحلي وترشيد الإنفاق الحكومي في حال التطبيق السليم لها[١٢]، إلا أن تطبيقَ تلك السياسات في مصر شابها العديدُ من أوجه القصور والخلل[١٣]، حيث ارتبطَ تطبيقُ عملية الخصخصة بمعدلات كبيرة من الفساد السياسي والإداري، ما أدّى إلى تفاقم مشكلة البطالة، ولم ينتج منه زيادة الاستثمارات الخارجية، وأدّى إلى تضخم القطاع غير الرسمي[١٤]. من جانب آخر، يُعتبر تضخّم القطاعات غير

---

(١٠) David Morawetz, «Employment Implications of Industrialisation in Developing Countries: A Survey,» *Economic Journal*, vol. 84, no. 335 (September 1974), pp. 491-542.

(١١) Maria Jesus Alonso-Nuez and Carmen Galve-Gorriz, «The Evaluation of Public Policy for the Creation of Businesses: An Empirical Study for the Spanish Case,» *African Journal of Business Management*, vol. 5, no. 3 (February 2011), pp. 737-746.

(١٢) Bassam AbuAlFoul and Hamid Baghestani, «The Causal Relation between Government Revenue and Spending: Evidence from Egypt and Jordan,» *Journal of Economics and Finance*, vol. 28, no. 2 (Summer 2004), pp. 260-269.

(١٣) James Albrecht, Lucas Navarro and Susan Vroman, «The Effects of Labour Market Policies in an Economy with an Informal Sector,» *Economic Journal*, vol. 119 (2009), pp. 1105-1129.

(١٤) **التقرير القطري السنوي: طريق مصر للنمو الاقتصادي** (مصر: منتدى البحوث الاقتصادية، ٢٠٠٤).

الرسمية بحد ذاته أحد تحديات التنمية في الدول النامية عمومًا[١٥].

يُعَدُّ التركيزُ على قطاعات اقتصادية معيّنة في الدول النامية مصدرًا لتعرض اقتصادات تلك الدول لهزات اقتصادية متتابعة. كما أن بعض السياسات التي يتمُّ إنتهاجها قد تُشجّع النمو في القطاعات ذات معدلات التوظيف المنخفض، ما يعني محدوديتها في حل مشكلة البطالة[١٦]. ففي حين تعتمد اقتصادات العديد من الدول النامية بشكلٍ كبيرٍ على قطاع الزراعة، يتّسمُ هذا القطاع بقدرته المنخفضة نسبيًا على توفير فرص العمل، ما يُساهمُ في تفاقم ظاهرة البطالة في المناطق الريفية بتلك الدول. وعلى الرغم من الآثار الإيجابية للنمو الصناعي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، إلا أن تطبيقَ تلك السياساتِ في الدول النامية يحتاجُ إلى حجمٍ أكبر من التدخل الحكومي لضمان توزيع عادل للدخول بين القطاعات السكّانية الأكثر فقرًا، خصوصًا في حالة عدم الاتساق الجغرافي لعمليات التنمية الصناعية[١٧]. من ناحية أخرى، فإن تبنيَ سياساتِ التصنيع لم تتبعها وفرةُ فرصِ التشغيل، حيت إن العديدَ منها يتطلبُ يدًا عاملة مدرّبة وماهرة، وهو ما تفتقرُ إليه تلك الدول في كثيرٍ من الأحيان لتدني الاهتمام بالتعليم[١٨]. كما أن الاقتصار على سياسةٍ تشجّعُ التصنيع لا يمكنُ أن يكون حلًا منفردًا لمشكلة البطالة في العديد من الدول النامية، وذلك لارتفاع معدّلات نمو القوى العاملة بما يفوقُ معدّلات النمو في الناتج الصناعي المحلي بتلك الدول، وهو ما يتطلّب مجهوداتٍ متوازيةً في رفع القدرة التعليمية للقوى العاملة. وفي المقابل، فإن اعتماد الدولة بشكل كبير على المجالات الخدمية مثل السياحة والخدمات التمويلية يجعلها أكثر حساسية للظروف السياسية والاقتصادية الداخلية والإقليمية والعالمية، وهو ما ظهرَ جليًا في حالة مصر خلال عام ١٩٩١ عندما تعرّض

---

(١٥) E. D'Souza, «World Employment: ILO Perspective,» *Economic and Political Weekly*, vol. 33 (September-October 1998), pp. 2537-2545.

(١٦) Morawetz, «Employment Implications...».

(١٧) V. P. Pethe, «Poverty Eradication: A New Paradigm,» *Yojana*, vol. 42, no. 8 (August 1998), pp. 87-90.

(١٨) Radwan A. Shaban, Ragui Assaad and Sulayman S. Alqudsi, «The Challenge of Unemployment in the Arab Region,» *International Labour Review*, vol. 134, no. 1 (January 1995), pp. 65-81.

الاقتصاد المصري لهزات عنيفة نتيجة تلك التغيرات الإقليمية والدولية[١٩]. من ناحية أخرى، يتطلّب النمو في معدلات التشغيل في مجال الخدمات والإنشاءات زيادةً مقابلة في مخرجات القطاع الصناعي[٢٠].

تشير بعضُ الدراسات إلى أن تجاهلَ الخصائص الجغرافية لأقاليم الدولة في تخطيط التنمية الاقتصادية يؤدّي في كثيرٍ من الأحيان إلى خلل جغرافي في توزيع فرص العمل التي يتمُّ استحداثها، وما يصاحب ذلك من مشاكل متمثلة بغياب العدالة الاجتماعية[٢١]. وفي حين أن قدرةَ القطاعاتِ الاقتصادية على الاستمرارية وخلق فرص العمل تعتمدُ بشكلٍ كبير على مدى النجاح في اختيار المكان المناسب لتلك المشروعات[٢٢]، فإن التخصصَ أو التنوع في الأنشطة الاقتصادية يمكنُ لهما العمل بشكل متكاملٍ ومتلازم في إطار متكامل للتنمية الاقتصادية[٢٣]. كما أن التنوعَ والتخصصَ الاقتصادي جغرافيًا يوضحُ مدى تطور الرؤية التنموية والقدرة على الاستغلال الأمثل للميزات النسبية والتنافسية لتلك المناطق. وبصفة عامة، فإن عملية التنمية يجبُ أن تراعيَ المتغيراتِ السكانيةَ والتعليميةَ في إطارها الجغرافي لضمان مخرجات عالية لعملية التنمية، وهو العنصر الغائب عند التخطيط للتنمية في الدول النامية[٢٤].

على مستوى تأثر عمليات التنمية الاقتصادية بالأوضاع السياسية والاجتماعية الداخلية، تشير الدراساتُ إلى وجود ارتباط مباشر بين التنمية الاقتصادية وطبيعة النظم السياسية السائدة في المجتمع[٢٥]، فالأنظمة

---

(١٩) **التقرير القطري السنوي، ٢٠٠٤.**

(٢٠) Morawetz, «Employment Implications...».

(٢١) Richard C. Feiock, «A Quasi-Market Framework for Development Competition,» *Journal of Urban Aairs*, vol. 24, no. 2 (2002), pp. 123-142.

(٢٢) Dennis W. Carlton, «The Location and Employment Choices of New Firms: An Econometric Model with Discrete and Continuous Endogenous Variables,» *The Review of Econometrics and Statistics*, vol. 65, no. 3 (August 1983), pp. 440-449.

(٢٣) Gilles Duranton and Diego Puga, «Diversity and Specialization in Cities: Why, Where and When Does it Matter?» *Urban Studies*, vol. 37, no. 3 (March 2000), pp. 533-555.

(٢٤) Ettlinger, «The Localization...».

(٢٥) Partha Dasgupta, «The Economics of Poverty in Poor Countries,» *Scandinavian Journal of Economics*, vol. 100, no. 1 (March 1998), pp. 41-68.

الديمقراطية تُعَدُّ أكثرَ قدرةً على الاستجابة لرغبات السكان المتعلقة بأولويات التنمية[٢٦]. وهو ما يتطلّب فكَّ الارتباط بين «القوى السياسية» و«القوى الاقتصادية» من خلال إعاقة سيطرة الأخيرة على القرارات السياسية والاقتصادية في المجتمع[٢٧]، حيث إن الارتباطَ القوي بين قوى رأس المال والسياسة يصبُّ في مصلحة مجموعات محددة من المواطنين دون غيرهم من الفئات العريضة المكوّنة للبنيان الاقتصادي للمجتمع. ومن النتائجِ المتوقعةِ لهذا الارتباط بين القوى الاقتصادية والسياسية احتكارُ المعلوماتِ والبيانات الاقتصادية بما يخدمُ مصالحَ طبقة معينة، وعدم الالتزام بالضرائب، والسيطرة على الموارد، واستحداث القرارات الاقتصادية التي تتضاربُ مع المصالح العامة لأغلبية السكان[٢٨].

يؤدّي التعليمُ دورًا محوريًا في عملية التنمية، حيث يُعتبرُ توفير الكوادر العمّالية الماهرة والمؤهلة من أحد أهم محددات التنمية الاقتصادية في الدول النامية. ويُعتبر التعليم المصدر الأول لرأس المال البشري في الدول المتقدمة، في حين يعاني تدني الاهتمام به في العديد من الدول النامية[٢٩]. وعلى الرغم من أهمية التعليم في دفعِ النمو الاقتصادي، إلا أن انخفاضَ جودة التعليم، وسوءَ توزيع الاستثماراَت في مجال التعليم، وعدمَ توازن العرض والطلب في قطاع التعليم، أدّى إلى ضعف مخرجات هذا القطاع في مصر. ويتضحُ ذلك من خلال انخفاض الطلب على العمالة الماهرة في مقابل الطلب العالي على العمالة غير الماهرة في مصر، الذي يرجعُ إلى تشوّهات نُظم الأسوق المحلية والتدخل الحكومي الذي يصبُّ في مصلحة حماية ودعم رؤوس الأموال على حساب حقوق الفئات العمالية المختلفة[٣٠]، وإهمال

---

(٢٦) Carles Boix, «Democracy, Development, and the Public Sector,» *American Journal of Political Science*, vol. 45, no. 1 (January 2001), pp. 1-17.

(٢٧) Morawetz, «Employment Implications...».

(٢٨) Feiock, «A Quasi-Market...».

(٢٩) Mahran M., «Can Population Topics Form the Subject of Educational Action? The Politicians Point of View,» *International Review of Education*, vol. 39, no. 1-2 (March 1993), pp. 15-19.

(٣٠) Nancy Birdsall and Lesley O'Connell, «Putting Education to Work in Egypt» (Carnegie Endowment for International Peace, Global Policy Program Working Paper no. 5 Washington, DC, 1999).

طلاب وخريجي الثانويات المهنية[٣١]. ويرتبطُ التعليم بشكل وثيق بالفقر، حيث يعاني الفقراءُ في مصر انخفاضَ مستوياتهم التعليمية، على الرغم من أن معدلَ القوى العاملة بين الفقراء مقاربٌ لمثيله عند الأغنياء[٣٢].

في حين أن الدولَ النامية ما زالت لا تولي الاهتمامَ الكافي بالمشروعات الصغيرة، تعتمدُ بعض الدول المتقدمة بشكلٍ كبيرٍ على تشجيع تلك المشروعات التي تُعتبر من أهم مصادر توفير فرص العمل والتوظيف في العديد من الاقتصادات المتقدمة[٣٣]. وتعودُ أسبابُ هذا النجاحِ إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال التخطيط والمشاركة في تحمّلِ تكاليفَ الإنتاج المرتبطة بتلك المشروعات[٣٤]. فعلى سبيل المثال، أدّت السياساتُ الحكومية الداعمة للمشروعات الصغيرة إلى تشجيع الاستثمارات، وبالتالي انتعاش معدّلات التوظيف في إسكتلندا[٣٥]. وتشير بعضُ الدراسات إلى محدودية سياسات الدعم المباشر للمشروعات الصغيرة في الدول النامية على نمو وقدرة تلك المشروعات على البقاء، فيما يمثّلُ توفيرُ رأس المال البشري والكوادر المدرّبة، ورفع مستوى التعليم لأصحاب تلك المشروعات، أهمَّ عوامل نجاحها واستمراريتها[٣٦].

البيانات وطرق البحث

ـ مصادر البيانات

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تمَّ الاستعانة بالبيانات الثانوية الخاصة

---

(٣١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، **مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر** (القاهرة: البنك الدولي، ٢٠١٠)، ص ١٩ ـ ٣٠.

(٣٢) Datt, «A Profile of Poverty...».

(٣٣) Alonso-Nuez, «The Evaluation...».

(٣٤) Donald S. Siegel [et al.], «Policies Promoting Innovation in Small Firms: Evidence from the U.S. and U.K.,» *Small Business Economics*, vol. 20 (2003), pp. 121-127.

(٣٥) Alonso-Nuez, «The Evaluation...».

(٣٦) Zoltan J. Acs, Catherine Armington and Ting Zhang, «The Determinants of New-Firm Survival across Regional Economies: The Role of Human Capital Stock and Knowledge Spillover,» *Papers in Regional Science*, vol. 86, no. 3 (August 2007), pp. 367-391.

بالسكان وقوى العمل والبطالة والتعليم وتوزيع الاستثمارات من جهات مختلفة داخل جمهورية مصر العربية وخارجها. وتمَّ الاعتمادُ بشكل رئيس على بيانات تعدادي عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦ التي تُغطي المناطق الجغرافية كلها، والمتاحة من خلال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر. كذلك، تمَّ استخدام بعض البيانات الخاصة بالخريطة الاستثمارية وتوزيع المشاريع الجديدة من الهيئة العامة للتنمية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية. كما تمّت الاستعانةُ ببعض البيانات عن تطور إجمالي عدد السكان وتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من بيانات اتجاهات التجارة بصندوق النقد الدولي وإحصائيات البنك الدولي لعام ٢٠٠٨.

تجدرُ الإشارة إلى إن الباحثَ واجهَ العديدَ من التحديات الناتجة من اختلاف مصادر البيانات وتباين طرق جمعها وتبويبها وتصنيفها بين تلك المصادر. كذلك مثّلَ اختلافُ التقسيمات الإدارية والجغرافية بين التعدادين تحديًا كبيرًا، حيث تمَّ استحداث محافظتي حلوان و٦ أكتوبر في تعداد عام ٢٠٠٦، اللتين لم تكونا موجودتين خلال تعداد عام ١٩٨٦. ولضمان اتساق التحليل بما يخدمُ مقاربات الدراسة تمَّ ضمُ البيانات الخاصة بالمحافظتين إلى محافظة القاهرة في تعداد عام ٢٠٠٦. كما أن اختلافَ طرقِ تبويب وتصنيف البيانات بين التعدادين مثّل تحديًا آخر. وفي هذا الصدد تمَّ إضافة كلًا من العاملين في مجال الحرف وعمال المهن العادية إلى إجمالي العاملين غير المصنفين، وتمَّ أيضًا جمعُ أعدادِ الفنّيين والاختصاصيين إلى فئة الاختصاصيين وأصحاب المهن العلمية في تعداد عام ٢٠٠٦. في المقابل، تمَّ إجمال عدد العاملين بقطاع الخدمات إلى العاملين بقطاع البيع في تعداد عام ١٩٨٦، حيث إنهم يمثلون فئة واحدة في تعداد عام ٢٠٠٦.

ـ منهجية البحث

اعتمدت الدراسةُ على طرق التحليل الوصفي والكمي لأهم المؤشرات العامة للاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى أكثر من محورٍ تنموي، مثل تطور النمو والتوزيع السكاني، وتطور معدلات الدخل الفردي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومستويات البطالة ومعدلات التشغيل بحسب المناطق الجغرافية المختلفة. وفي هذا النطاق، تناقشُ الدراسة تصورًا مغايرًا

لاحتساب معدّلات البطالة عن تلك المستخدمة في التقديرات الرسمية. كما تمَّ تناول توزيع القوى العاملة في مصر جغرافيًا وقطاعيًا، ما يتيح استبيانَ تطور عملية التنمية ومدى تداخلها الجغرافي والقطاعي بظاهرة البطالة. ولارتباط هذه الظاهرة بالتنمية الإنسانية، تناولت الدراسةُ تطورَ المستويات التعليمية المختلفة للسكان في مصر، كمًا ونوعًا. كما تمَّ التركيز على البُعد الجغرافي للتعليم لمعرفة مدى اتساقه مع معدّلات البطالة والتشغيل ومجهودات التنمية المستحدثة في هذا المجال في مصر. إضافة إلى ذلك، تمَّ تناول التوزيع الجغرافي والقطاعي لأهم الاستثمارات المصرية حتى عام ٢٠١٠، ودرجة تركّزها جغرافيًا وقطاعيًا لمعرفة مدى ملاءمتها متطلبات العرض المحلي للقوى العاملة في تلك المناطق.

استكمالًا للتحليل الوصفي السابق تمَّ توظيف نموذج «Shift-Share» الذي يُستخدم لمعرفة مدى تطور عملية التنوع والتخصص في الأنشطة الاقتصادية في مختلف المناطق الجغرافية، وقدرة تلك المناطق على خلق فرص العمل ومقارنتها بالأداء العام على المستوى القطري خلال فترة زمنية معينة(٣٧). كما يصلحُ هذا النموذج لدراسة التخصص بين أكثر من دولة وتأثير التجارة الخارجية في عملية التخصص الاقتصادي(٣٨). ويعتبرُ هذا النموذج إحدى الطرق المستخدمة لاستبيان القدرات التنافسية للمناطق الجغرافية المختلفة داخل البلد الواحد(٣٩)، كما أنه يعتبر أداةً مفيدةً لدراسة تطور أداء مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، أو نشاط اقتصادي معين في نطاق الإقليم، وقدرتها على خلق فرص العمل والتشغيل(٤٠). ويتمُّ ذلك عن طريق إرجاع التغير في

---

(٣٧) Mustafa Dinc and Kingsley E. Haynes, «Sources of Regional Inefficiency: An Integrated Shift-Share, Data Envelopment Analysis and Input-Output Approach,» Annals of Regional Science, vol. 33, no. 4 (1999), pp. 469-489.

(٣٨) Georgios Fotopoulos, Dimitris Kallioras and George Petrakos, «Spatial Variations of Greek Manufacturing Employment Growth: The Effects of Specialization and International Trade,» *Papers in Regional Science*, vol. 89, no. 1 (March 2010), pp. 109-133.

(٣٩) Jo Vu and Lindsay Turner, «Shift-Share Analysis to Measure Arrivals Competitiveness: The Case of Vietnam, 1995-2007,» *Tourism Economics*, vol. 17, no. 4 (August 2011), pp. 803-812.

(٤٠) Jürgen Essletzbichler and Kazuo Kadokawa, «The Evolution of Regional Labour Productivities in Japanese Manufacturing, 1968-2004,» *Regional Studies*, vol. 44, no. 9 (2010), pp. 1189-1205.

التشغيل وفرص العمل إلى ثلاثة مكوّنات رئيسة هي: **أولًا** المكوّن القطري (National Share) وهو مقدار النمو المحلي في التوظيف والتشغيل الناتج من النمو الاقتصادي العام على المستوى القطري[٤١] الذي يعود إلى كون هذا الإقليم جزءًا من الدولة، وبالتالي فإنه يتأثر بالتغيرات الاقتصادية على المستوى القطري. ويوضح هذا المركب مدى مواكبة النمو المحلي لصناعة ما لنظيراتها على المستوى القطري خلال فترةٍ زمنيةٍ محددة[٤٢].

بينما يشيرُ المركّب **الثاني** إلى المزيج الصناعي (Industry Mix) الذي يُبيّن مدى مساهمة مجموعة من الصناعات، أو الأنشطة الاقتصادية في نمو التوظيف في إقليم معيّن[٤٣]، حيث تتباينُ الصناعاتُ المختلفة في قدرتها على خلق فرص العمل والتشغيل[٤٤]. ويوضح هذا المركّب عدد فرص العمل التي تمَّ استحداثُها أو فقدانها في كل صناعة بالإقليم نتيجة الاختلاف بين النمو في الصناعة المحلية والنمو في التوظيف في تلك الصناعة على المستوى القطري[٤٥].

أما المركّب **الثالث** والأكثر أهمية فهو الذي يوضح القدرة التنافسية للإقليم (Regional Share) في خلق واستحداث فرص العمل في الصناعات المختلفة. وتبرز أهميةُ هذا المكوّن في أنه يوضح نوعيةَ الصناعات والأنشطة الاقتصادية التي تقود عمليةَ خلقِ فرصِ العمل أو إبطاء عملية التوظيف في ذلك الإقليم[٤٦]. وفي ما يلي التوصيف الرياضي لنموذج (Shift-Share) المستخدم في هذه الدراسة:

---

(٤١) Andrew M. Isserman, «The Location Quotient Approach to Estimating Regional Economic Impacts,» *Journal of the American Institute of Planners*, vol. 43, no. 1 (1977), pp. 33-41.

(٤٢) Hongyi Li and Liang Huang, «The Competitiveness of Hong Kong's Travel Industry: A Dynamic Shift-Share Analysis,» *Tourism Economics*, vol. 16, no. 3 (September 2010), pp. 665-684.

(٤٣) Sabine Klinger and Katja Wolf, «Disentangling Sector and Status Effects in German Employment Growth,» *Service Industries Journal*, vol. 31, no. 8 (June 2011), pp. 1257-1278.

(٤٤) Wei Tu and Daniel Z. Sui «A State Transformed by Information: Texas Regional Economy in the 1990s,» *Regional Studies*, vol. 45, no. 4 (2011), pp. 525-543.

(٤٥) Nivedita Mukherji and Jonathan Silberman, «Idea Generation: The Performance of U.S. States 1997-2007,» *Journal of Technology Transfer*, vol. 36 (2011), pp. 417-447.

(٤٦) Miguel A. Márquez, Julián Ramajo And Geoffrey J. D. Hewings, «Incorporating Sectoral Structure into Shift-Share Analysis,» *Growth and Change*, vol. 40, no. 4 (December 2009), pp. 594-618.

$$1.\quad \Delta E_{ir}^{t} = NS_{ir}^{t} + IM_{ir}^{t} + RS_{ir}^{t}$$

$$1.1.\ NS_{ir}^{t} = E_{ir}^{t^*} x[(\frac{E_{g}^{t}}{E_{g}^{t^*}}) - 1]$$

$$1.2.\ IM_{ir}^{t} = E_{ir}^{t^*} x[(\frac{E_{ig}^{t}}{E_{ig}^{t^*}}) - (\frac{E_{g}^{t}}{E_{g}^{t^*}})]$$

$$1.3.\ RS_{ir}^{t} = E_{ir}^{t^*} x[(\frac{E_{ir}^{t}}{E_{ir}^{t^*}}) - (\frac{E_{ig}^{t}}{E_{ig}^{t^*}})]$$

حيث تشير المعادلة رقم (١) إلى إجمالي التغير في العمالة (ΔE_{ir}^{t}) في الصناعة (i) والإقليم (r) خلال الفترة الزمنية معينة، حيث إن (t) هي فترة نهاية التحليل، وهي عام ٢٠٠٦ في هذه الدراسة. وتوضح المعادلة (1.1) المكوّن القطري، وهو عبارةٌ عن عدد العمال في الصناعة (i) في المنطقة الجغرافية (r) في نهاية فترة التحليل، بينما تشير $(E_{ir}^{t^*})$ إلى عدد العمال في تلك الصناعة في منطقة معينة خلال بداية فترة التحليل (t^*)، وهي عام ١٩٨٦، بينما يشير (E_{g}^{t}) إلى عدد العمال الإجمالي على مستوى مصر في نهاية فترة التحليل، ويوضح $(E_{g}^{t^*})$ إجمالي عدد العمال في مصر في بداية فترة الدراسة.

تشير المعادلةُ رقم (1.2) إلى المكوّن الثاني في النموذج، وهو المزيج الصناعي (IM_{ir}^{t}) الذي يوضح التغير في فرص العمل في نهاية فترة التحليل لصناعة ما في منطقة جغرافية معيّنة. ويوضح (E_{ig}^{t}) إجمالي عدد العمال على مستوى الجمهورية في الصناعة في نهاية فترة التحليل، بينما تُعبّر $(E_{ig}^{t^*})$ عن إجمالي عدد العمال في الصناعة على مستوى الجمهورية في بداية فترة التحليل. ويوضح (RS_{ir}^{t}) التغيّر في عدد العمال في الصناعة (i) والمنطقة (r) في نهاية فترة الدراسة، وتمثّلُ (E_{ir}^{t}) عدد العمال في تلك الصناعة في المنطقة الجغرافية في نهاية الفترة الزمنية للدراسة .

كما تمَّ استخدام نموذج «Location Quotient» في هذه الدراسة، الذي يمكنُ من خلاله تحديد نوعية الصناعات والأنشطة الاقتصادية التي تقود عمليةَ النمو الاقتصادي في تلك المناطق خلال فترة زمنية محددة. ويُستخدم هذا النموذج في قياس التخصص، أو التركز الاقتصادي في أنشطة معيّنة داخل

منطقة أو إقليم محدد[٤٧]. وتعتمد الفكرةُ الأساسيةُ لهذا النموذج على انخفاضِ أهمية الحدود السياسية بين المناطق الجغرافية وحرية انتقال العمالة وحركية مدخلات الإنتاج وانتقال المواد الخام وتوافر وسائل النقل بما يخلق نوعًا من القدرات التنافسية للإقليم في مجموعة صناعية معينة، وبما يخدم عمليةَ التعاون بين الأقاليم المتجاورة وتقليل حدّة التنافس في ما بينها[٤٨]. وتعتمدُ قدرةُ الإقليم على اكتساب الميزات التنافسية، وبالتالي التخصص بمجموعة معيّنة من الأنشطة والصناعات على وجود وتوافر العوامل الإنتاجية[٤٩]، وجود الصناعات الداعمة وتوافر ظروف الطلب وطبيعة السياسات المؤسسية والهيكلية المتبعة في تلك الأنشطة الاقتصادية[٥٠].

وفقًا لهذا التحليل يتمُّ تقسيم درجات التخصص أو التركز الاقتصادي إلى أربع مستويات، تبدأ **أولًا** بالتجمع الصناعي الناضج الذي تمتازُ فيه المنطقة أو الإقليم بدرجة عالية من التخصص ونمو بطيء أو متناقص في تلك الأنشطة الاقتصادية. والمستوى **الثاني** يُسمّى التجمع الصاعد أو المزدهر، وفيه يكون هناك تخصص في الصناعة داخل الإقليم، لكن بدرجة عالية من النمو. ويمثل المستوى **الثالث** التجمع الناشئ، وهو الذي تمتازُ فيه المنطقة بغياب التخصص في صناعة معينةٍ، على الرغم من النمو المتسارع لهذه الصناعات في ذلك الإقليم. والمستوى **الرابع** هو التجمع المتحول أو الآخذ بالتحول الذي تمتاز فيه المنطقة أو الإقليم بعدم التركز في صناعة أو نشاط اقتصادي معين، وتعاني تلك الأنشطةُ معدلَ نمو بطيئًا أو متناقصًا أحيانًا. وفي ما يلي توصيف لنموذج «Location Quotient» الذي تمَّ استخدامه في هذه الدراسة:

$$LQ = \frac{E_r}{E_c}$$

---

(٤٧) Todd M. Gabe, «Establishment Growth in Small Cities and Towns,» *International Regional Science Review*, vol. 27, no. 2 (April 2004), pp. 164-186.

(٤٨) Shu-hen Chiang, «Location Quotient and Trade,» *Annals of Regional Science*, vol. 43, no. 2 (2009), pp. 399-414.

(٤٩) Scott A. Bowe, David W. Marcouiller and Michael D. La Bissoniere, «Regional Dependence and Location of the Wood Products Sector in the Northeastern United States: Unique Attributes of an Export-Based Industry,» *Wood and Fiber Science*, vol. 36, no. 1 (January 2004), pp. 161-173.

(٥٠) Dan O'Donoghue and Bill Gleave, «A Note on Methods for Measuring Industrial Agglomeration,» *Regional Studies*, vol. 38, no. 4 (June 2004), pp. 419-427.

يشير (LQ) إلى درجة التخصص النسبي، أو التركز الصناعي لإقليم ما، حيث تمثّلُ (E_r)النسبة المئوية للعمالة أو التوظيف في نشاط اقتصادي معيّن في إقليم معين إلى إجمالي القوى العاملة في ذلك الإقليم. بينما تشير (E_c) إلى النسبة المئوية لإجمالي العمالة في نشاط اقتصادي معين إلى جملة العمالة الكلية في الدولة في الأنشطة الاقتصادية كافة. ويمكن تفسيرُ نتائج «LQ» على النحو التالي: إذا كانت نتيجة ($LQ > 1$) فهذا يعني أن القطاعَ مدار البحث يعتبرُ أساسيًا للمنطقة الجغرافية، وينتج أكثر من حاجة المنطقة من السلع أو الخدمات، وبالتالي يستخدم الفائض من الإنتاج إلى تصديره إلى مناطق جغرافية أخرى، ويتسمُ بالقدرة العالية على خلق فرص العمل والتشغيل بالإقليم. وبالمقابل، تشير النسب الأقل من الواحد الصحيح إلى أن القطاع مدار البحث لا يشكّلُ قطاعًا أساسيًا للمنطقة الجغرافية، وغير قادر على إنتاج السلع والخدمات الكافية، وبالتالي يتمُّ استيراد الفرق من مناطق أخرى، كما أن قدرة تلك الصناعة في خلق المزيد من فرص العمل تعتبر منخفضة.

أولًا: تطوّر أداء الاقتصاد المصري

١ ـ النمو السكاني وتطور الدخل الفردي

على الرغم من ارتفاع عدد السكان في مصر، الذي قد يبلغُ ٨٢ مليون نسمة[٥١] في نهاية عام ٢٠١١، إلا أن مصر حققت تطورًا ملحوظًا في السيطرة على معدلات النمو السكاني بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٨. ويشير الشكل الرقم (٧ ـ ١) إلى أن معدلَ التغير السنوي لإجمالي السكان (معدل النمو السكاني) في مصر شهدَ اتجاهًا عامًا تنازليًا بداية من عام ١٩٨١ وحتى عام ٢٠٠٨، حيث بلغَ معدلُ التغير السنوي في الزيادة السكانية ٣,٦٦ في المئة لعام ١٩٨١، ليصلَ إلى ١,٧٢ في المئة في عام ٢٠٠٨. في المقابل، فإن معدلَ التغيرِ السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مقدّرًا بالقوة الشرائية للمستهلك مقيّمًا بالدولار الأميركي خلال الفترة الزمنية المذكورة، شهدَ تباينًا وتقلّبًا كبيرًا. ففي حين أن القيمةَ الدولارية لمتوسط نصيب المواطن المصري من الناتج المحلي الإجمالي

(٥١) *The World Factbook 2011.*

بلغ ٢،٤٥٦ دولارًا أميركيًا في عام ١٩٨٠، فإن هذا المتوسطَ بلغ ٥،٠٥٢ دولارًا أميركيًا في عام ٢٠٠٧. يُلاحظ من الشكل الرقم (٧ ـ ١) أن معدل التغير بلغ أقصاه في عام ١٩٨٢، في حين كان هذا المعدلُ سالبًا في عام ١٩٩١. وتشيرُ البيانات السابقة إلى أنه على الرغم من الاستقرار النسبي في معدّلات النمو السكاني الإجمالي في مصر، إلا أن تلك الفترةَ لم يواكبها استقرارٌ مماثلٌ في الأداء الاقتصادي، وهو ما يظهر من خلال التقلّبات في معدّلات التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل الرقم (٧ ـ ١)

تطور معدل التغير السنوي لإجمالي عدد السكان ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقدرًا بالقوة الشرائية للمستهلك في مصر للفترة بين عامي ١٩٨١ و٢٠٠٨

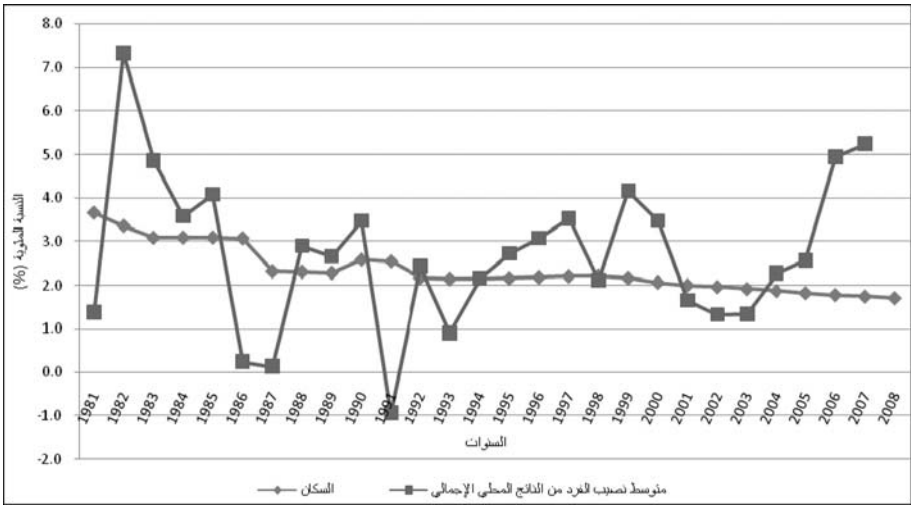

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات اتجاهات التجارة، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ٢٠٠٨.

٢ ـ العمل والبطالة

تتعد أنواع البطالة وتختلف بحسب طرق حسابها والجهة التي تقوم بإعدادها. وفي مصر تعتمد أرقامُ البطالة الرسمية على تقدير قوة العمل بين فئة السكان (١٥ سنة فأكثر) وحتى سن التقاعد، ثم حساب عدد الأفراد المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل، والذين لم يسبق لهم العمل

من قبل من تلك الفئة، ثم قسمتها على قوة العمل لينتجَ منها تقديرات معدلات البطالة الرسمية الموضّحة بالجدول الرقم (٧ ـ ١). وتشير بياناتُ معدلاتٍ البطالة الرسمية بمختلف محافظات مصر إلى أنها تأخذُ بُعدًا جغرافيًا، حيث إن تلك المعدّلات بلغت أقصاها في إقليم مصر العليا الذي يشمل محافظات أسيوط وسوهاج وقنا أسوان والأقصر، حيث بلغ هذا المعدل ١٨,٧ في المئة في محافظة أسوان. في المقابل، سجل معدل البطالة مستويات منخفضة نسبيًا في المحافظات الواقعة خارج نطاق الوادي التي تشملُ البحر الأحمر والوادي الجديد ومطروح وشمال سيناء وجنوبها، حيث بلغ معدّلُ البطالة الرسمي أدناه في محافظة جنوب سيناء ليصل إلى ٤,٨ في المئة. كما أن محافظات مصر الوسطى التي تضمُّ محافظات بني سويف والفيوم والمنيا شهدت معدّلات متوسطة للبطالة، بينما تراوحت تلك المعدلات حول المعدل القومي في باقي محافظات الجمهورية. وتوضح بياناتُ التعداد أن هذه الطريقةَ في حساب معدل البطالة تتجاهلُ بعضَ الشرائح السكانية التي يمكنُ اعتبارها جزءًا من قوة العمل، لكنها غير مستغلة لأسباب مختلفة. فعلى سبيل المثال، عند إضافة عدد الأفراد (١٥ سنة فأكثر) الذين يعملون من دون أجر لدى الأسرة، أو لدى آخرين، والذين يمكنُ تصنيفهم بالبطالة الجزئية، فإن تلك المعدلاتِ ترتفعُ نسبيًا في مختلف المحافظات في مصر مع الحفاظ على الاتجاه الجغرافي الموضّح سلفًا. ويمكن اعتبارُ العاملين من دون أجر أحد مكوّنات القوة العاملة التي لا يتمُّ استغلالَها بالشكل الأمثل إذا أخذنا بالاعتبار توافر الفرصة البديلة لتلك الفئة في الحصول على فرص العمل الملاءمة.

كذلك، تتجاهل عملية احتساب معدلات البطالة الرسمية بعض القوى العاملة المحتملة التي قد تكونُ غير قادرة على العمل لعدم توافر فرص العمل المناسبة. ويحدثُ مثلُ هذا النوع من البطالة والمسمى بالبطالة الخفية في حالة وجود قصورٍ في البيانات الحكومية والاختلالات في سوق العمل بما لا يسمح بتوفير فرص عمل ملائمة لتلك الفئة، حيث لوحظ أن بيانات التعداد الخاصة بالعمالة والتوظيف شملت فئة «ربات المنزل المتفرغات لرعاية الأسرة»، إضافة إلى بعض الفئات الأخرى غير الموصفة في التعداد. وعند إضافة تلك الفئة إلى فئة غير العاملين فإن معدلاتِ البطالةِ تقفزُ بشكل كبير في مختلف المناطق

الجغرافية في مصر مقارنة بالمعدّلات الرسمية، حيث يرتفع المعدل القومي من ٩,٧ في المئة إلى ٤٨,١ في المئة، ما يعني أن نصفَ عدد السكان القادرين على العمل لا يجدون وظائف. ويظل هذا المعدل محافظًا على اتجاهه الجغرافي، حيث يلاحظ أن في محافظات مصر العليا أعلى نِسَب بطالة من هذا النوع، التي تراوحت بين ٥٦,٦ في المئة في محافظة قنا، و٥٠,٦ في المئة في محافظة أسيوط. وعند إضافة العاطلين غير الراغبين في العمل إلى المعدل السابق، إضافة إلى غير العاملين لأسباب غير معروفة، ترتفعُ معدلاتُ البطالة لتصلَ إلى ما يقارب ٥٩ في المئة في محافظة قنا، وهو ما يفوق المتوسط العام لمصر الذي بلغ ٥٠ في المئة. ويمثّلُ المعدل السابق البطالة الاختيارية، وهي التي ترتبط بالعوامل والظروف الاقتصادية غير الملائمة والمتمثلة في خلل الأجور وعدم ملاءمة البيئة العامة للعمل، وتشوّه هيكل الاقتصاد. ويُلاحظ من بيانات الجدول الرقم (٧ ـ ١) أن حساب معدلات البطالة تعتمد بشكل كبير على مدى فهم المؤسسات والمنظمات وتقديرها للقوى العاملة المحتملة في المجتمع. ويشيرُ التباينُ في معدلات البطالة (الشكل الرقم (٧ ـ ٢)) إلى أهمية إعادة التفكير في كيفية حساب معدّلات البطالة، كما يطرحُ ارتفاعُ تلك النسب في محافظات مصر العليا والدلتا تساؤلاتٍ حول طبيعة وهيكل سوق العمل في تلك المناطق، وكذلك طبيعة الظروف والمتغيرات الاجتماعية التي قد تكونُ عائقًا أمام ولوج المرأة سوقَ العمل.

الجدول الرقم (٧ ـ ١)
القوى العاملة (١٥ سنة فأكثر) ونسب البطالة
بحسب التصنيفات المختلفة في مصر لعام ٢٠٠٦

الإقليم	المحافظة	القوى العاملة (١٥ سنة فأكثر)	معدل البطالة الرسمي	تشمل البطالة الجزئية	تشمل البطالة الخفية	تشمل البطالة الاختيارية	تشمل غير العاملين لأسباب غيرمعروفة
القاهرة الكبرى والإسكندرية	القاهرة*	١٥,٨٦	١٠,١	١٠,٤	٤٧,٨	٤٨,٤	٤٩,٥
	القليوبية	٥,٨٢	٩,٢	٩,٦	٤٩,٤	٥٠,٠	٥١,٣
	الجيزة	٤,٥٧	١٠,٨	١١,١	٤٥,٩	٤٦,٥	٤٧,٨
	الإسكندرية	٦,١٤	١٠,٣	١٠,٦	٤٩,١	٤٩,٧	٥٠,٩

يتبع

تابع

إقليم الدلتا	الدقهلية	٦,٩٦	٩,١	٩,٥	٤٨,٤	٤٩,٠	٥٠,١
	الشرقية	٧,٢٣	١٠,٥	١١,٩	٤٩,١	٤٩,٩	٥١,٣
	كفر الشيخ	٣,٦٥	١١,٧	١٢,٥	٤٩,٤	٤٩,٦	٥٠,٠
	الغربية	٥,٦٩	١٠,٨	١١,٢	٤٨,٦	٤٩,٣	٥٠,٦
	المنوفية	٤,٥٣	٧,٢	٧,٨	٤٤,٤	٤٥,٠	٤٦,٢
	البحيرة	٦,٦٢	٩,٤	٩,٨	٥٠,١	٥٠,٦	٥١,٧
مصر الوسطى	بني سويف	٢,٩٢	٧,٧	١٠,٠	٣٩,٤	٣٩,٥	٣٩,٧
	الفيوم	٣,٢٢	٦,٩	٧,٨	٤٦,٥	٤٦,٦	٤٦,٧
	المنيا	٥,٣٠	٥,٧	٨,٧	٤٥,١	٤٥,٦	٤٦,٧
مصر العليا	أسيوط	٤,٣٥	٩,٥	١٠,٥	٥٠,٦	٥١,٢	٥٢,٥
	سوهاج	٤,٧٦	٩,٠	١٠,٣	٥٢,٣	٥٢,٩	٥٤,١
	قنا	٣,٩٤	١٣,٤	١٣,٨	٥٦,٦	٥٧,٣	٥٨,٨
	أسوان	١,٦٥	١٨,٧	١٩,٢	٥٤,٥	٥٥,٣	٥٧,٠
	الأقصر	٠,٦٤	١٦,٨	١٧,١	٥٠,٧	٥١,٤	٥٣,١
إقليم القناة	بورسعيد	٠,٨٤	١١,٠	١١,٢	٤٤,٦	٤٥,٤	٤٧,٠
	السويس	٠,٧١	١١,٨	١٢,١	٤٨,٤	٤٩,٣	٥١,٢
	دمياط	١,٥٣	٧,٥	٨,٢	٤٥,٦	٤٦,١	٤٦,٩
	الإسماعيلية	١,٣٠	١٣,١	١٣,٤	٤٨,١	٤٨,٥	٤٩,١
محافظات خارج الوادي	البحر الأحمر	٠,٤٣	٥,٩	٦,٢	٣٢,٠	٣٢,٥	٣٥,٧
	الوادى الجديد	٠,٢٥	٩,٨	١٠,٠	٤١,٧	٤٢,٣	٤٣,٦
	مطروح	٠,٤٠	٦,٠	٧,١	٤٨,٦	٤٩,٢	٥٠,٤
	شمال سيناء	٠,٤٣	٦,٢	٧,٤	٤٤,٥	٤٥,١	٤٦,٣
	جنوب سيناء	٠,٢٥	٤,٨	٥,٠	١٥,١	١٥,٤	٢٥,٥
الإجمالي العام		**١٠٠,٠٠**	**٩,٧**	**١٠,٥**	**٤٨,١**	**٤٨,٧**	**٤٩,٨**

* تشمل محافظتي حلوان و٦ أكتوبر.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات تعداد عام ٢٠٠٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية.

الشكل الرقم (٧ ـ ٢)
معدلات البطالة المختلفة في محافظات مصر لعام ٢٠٠٦

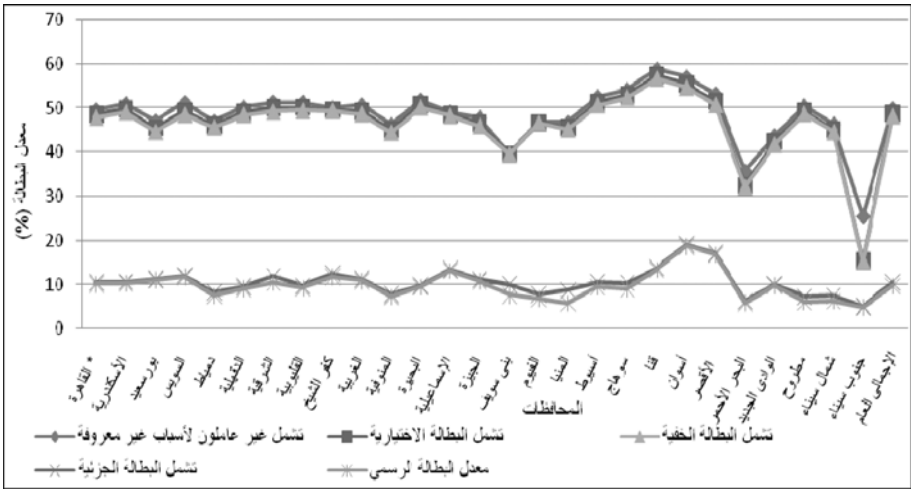

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات تعداد ٢٠٠٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية.

من خلال دراسة التوزيع القطاعي للقوى العاملة في مصر، يوضح الشكل الرقم (٧ ـ ٣) أن القطاع الحكومي والعام، وقطاع الأعمال يوظفُ ما يقارب ١١ في المئة من إجمالي القوى العاملة في مصر لعام ٢٠٠٦. كما أن القطاع الخاص يستغلُ ما يقارب ٣٠ في المئة من إجمالي تلك القوى العاملة. في حين أن نسبةً ضئيلةً من القوى العاملة يعملُ في قطاعات التعاونيات والجمعيات الأهلية والمشترك وقطاعات أخرى، تمَّ إدراجها كلها تحت بنود أخرى، بلغت ٠,٢ في المئة من إجمالي القوى العاملة للعام نفسه في مصر. في المقابل، وصل إجمالي العاملين في القطاع غير الرسمي إلى ما يقارب ٦٠ في المئة، ويتسم هذا القطاع في مصر بعدم وجود إطار تشريعي وقانوني يُنظّم العمل به، وعدم وجود ضوابط للأجور وظروف وبيئة العمل القاسية. ويشكل عمالُ الزراعة والبناء والتشييد الأغلبية العظمى من العاملين بهذا القطاع، ويتنقلون بصفة مستمرة بين المناطق المختلفة بحسب ظروف العمل وتوقيتاته، وهو ما قد يُعزى إلية ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية في مصر من المناطق الريفية.

الشكل الرقم (٧ ـ ٣)
توزيع إجمالي القوى العاملة (١٥سنة فأكثر)
طبقًا للقطاع الاقتصادي لعام ٢٠٠٦

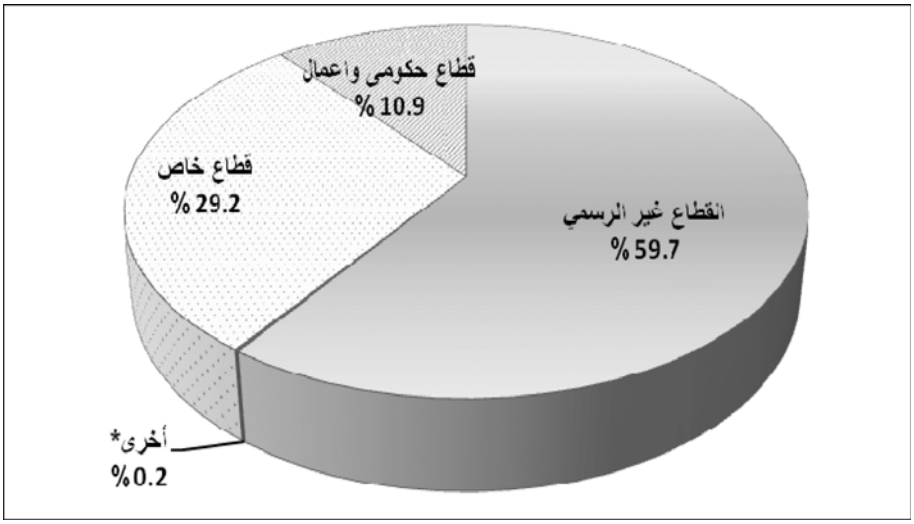

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات تعداد ٢٠٠٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية.

ثانيًا: التعليم ورأس المال البشري

يُعتبر التعليم أحد أهم المقوّمات الأساسية لنهوض المجتمعات وقدرتها على تحقيق التنمية المُستدامة. في المقابل، تُعَدُّ الأميةُ من أهم العوائق التي تواجه التنمية في الدول النامية بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة. وبدراسة المستويات الحالية للتعليم في مصر بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦، يلاحظ من الجدول الرقم (٧ ـ ٢) أن نسبة الأمية في مصر كانت ٥٠ في المئة من إجمالي السكان في عام ١٩٨٦، وبحلول عام ٢٠٠٦ تمَّ تقليص تلك النسبة إلى ٣٠ في المئة، وخلال عام ١٩٨٦ بلغت نسبة من يجيدون القراءة والكتابة والملتحقين بالمدارس الابتدائية نسبة ٢٧ في المئة من إجمالي السكان، بينما شكّلَ هذا المعدلُ ١٣ في المئة من إجمالي السكان في عام ٢٠٠٦.

كما أن نسبةَ الذين أكملوا المرحلة الإعدادية ارتفعت من ٧ في المئة

في عام ١٩٨٦ إلى ١٩ في المئة في عام ٢٠٠٦. ومن ناحية أخرى فإن جملة الذين حصلوا على مؤهل متوسط وفوق المتوسط زاد إلى أكثر من الضعف في عام ٢٠٠٦. وبالنسبة إلى التعليم الجامعي زادت نسبة الخريجيين من ٣ في المئة في عام ١٩٨٦ إلى ١٠ في المئة في عام ٢٠٠٦.

يتضح من الجدول الرقم (٧ ـ ٢) أن معدل ما تمَّ تحقيقه في مجال محو الأمية في مصر بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦ لم يتجاوز ١ في المئة سنويًا، كما أن الذين يجيدون القراءة والكتابة تمَّ تقليصهم بنسبة لم تتجاوز ٠,٧ في المئة سنويًا. في المقابل، فإن نسبةَ الحاصلين على المؤهلات المتوسطة والتعليم الجامعي تحسنت بحوالى ٠,٧٥ في المئة و٠,٣٥ في المئة سنويًا على التوالي للمجموعتين السابقتين. وتشير الأرقام السابقة إلى تدنّي الأداء العام في مجال محو الأمية على المستوى القومي. في الوقت نفسه، أخذت تلك المعدلات بُعدًا جغرافيًا واضحًا، حيث إن نسبة الحاصلين على التعليم العالي تباينت بين الأقاليم المختلفة في مصر. ففي حين شكّلت نسبةُ التعليم الجامعي ٥ في المئة في إقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية، لم تتجاوز الواحد في المئة في كلًا من إقليمي مصر الوسطى ومصر العليا، و٢ في المئة في محافظات الدلتا في عام ١٩٨٦. وحتى بعد مرور عشرين عام، فإن تلك النسبَ، وإن تحسّنت قليلًا، فإنها لم تتجاوز ثلث مثيلاتها بالمقارنة بإقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية في عام ٢٠٠٦. ويشير التحليل السابق إلى أن هناك تركّزًا كبيرًا للأميةِ في أقاليم مصر الوسطى ومصر العليا والدلتا، حيث بلغت نسبُ الأمية ٤١ في المئة، ٣٦ في المئة، و٣١ في المئة على التوالي في تلك المناطق في عام ٢٠٠٦، بينما لا يزال الحاصلون على الشهادات المتوسطة والجامعية في تلك الأقاليم أقل من المتوسط القومي العام، وباقي الأقاليم في مصر.

على الرغم من أن عددَ خريجي الجامعات والمعاهد العليا لم يتجاوز ١٠ في المئة عام ٢٠٠٦، فإنه بدراسة توزيع هؤلاء الخريجين بين التخصصات العلمية المختلفة خلال الفترة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٩، كما هو موضّح بالشكل الرقم (٧ ـ ٤)، يتبينُ أن نسبةَ الجامعيين من

مجموعة العلوم الإنسانية تحتل مركز الصدارة، حيث إن نسبةَ خريجي العلوم الإنسانية بلغت أكثر من ٨٠ في المئة من إجمالي خريجي الجامعات خلال تلك الفترة. في المقابل، تراوحت نسبةُ خريجي باقي المجموعات العلمية بين ٧ في المئة و٢ في المئة للعلوم الهندسية والعلوم الأساسية على التوالي. وفي حين أن أعداد الخريجين من المجموعات كلها، باستثناء مجموعة العلوم الإنسانية تنمو بمعدلات متدنّية، إلا أن أعداد خريجي المجموعات الإنسانية ينمو بشكلٍ مضطرد. ويطرحُ ذلك تساؤلًا حول مدى حاجة المجتمع المصري إلى هذه النسب العالية من خريجي التخصصات الإنسانية، ومدى القدرة على توافر فرص العمل اللازمة لاستيعابهم(٥٢).

الجدول الرقم (٧ ـ ٢)
توزيع السكان (١٠ سنوات فأكثر) بحسب مستوى التعليم
في أهم أقاليم مصر للأعوام ١٩٨٦ و٢٠٠٦ (في المئة)

البيان	أمية		محو أمية		قبل المتوسط		مؤهل متوسط		مؤهل جامعي	
	١٩٨٦	٢٠٠٦	١٩٨٦	٢٠٠٦	١٩٨٦	٢٠٠٦	١٩٨٦	٢٠٠٦	١٩٨٦	٢٠٠٦
القاهرة الكبرى والإسكندرية	٣٩	٢٣	٣١	١١	٨	٢١	١٦	٣٠	٥	١٥
محافظات الدلتا	٥٢	٣١	٢٦	١٣	٧	١٨	١٢	٢٩	٢	٨
مصر الوسطى	٦٥	٤١	٢٠	١٥	٥	١٧	٩	٢٣	١	٥
مصر العليا	٦٢	٣٦	٢٢	١٤	٥	٢٠	٩	٢٥	١	٥
محافظات القناة	٤٠	٢١	٣٣	١٦	٨	٢٠	١٦	٣٣	٣	١٠
محافظات خارج الوادي	٤٧	٢٢	٣٠	١٣	٨	٢١	١٢	٣١	٢	٩
إجمالي الجمهورية	**٥٠**	**٣٠**	**٢٧**	**١٣**	**٧**	**١٩**	**١٣**	**٢٨**	**٣**	**١٠**

المصدر: بيانات تعدادات ١٩٨٦ و٢٠٠٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية.

(٥٢) **مراجعات لسياسات التعليم الوطنية**، ٢٠١٠.

الشكل الرقم (٧ ـ ٤)
التوزيع النسبي لخريجي الجامعات والمعاهد العليا (الحكومية ـ الخاصة)
وفقًا لمجموعات التخصص خلال الفترة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٩

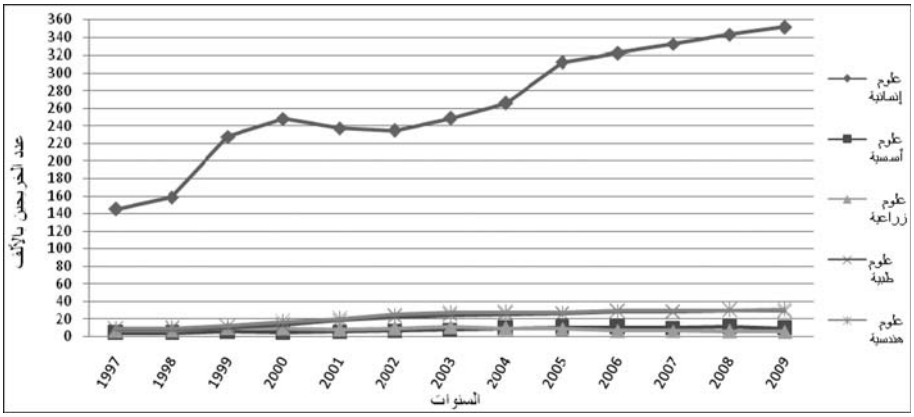

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية.

ثالثًا: الاستثمار والتنمية الصناعية

بدراسة توزيع المنشآت الاستثمارية والصناعية الحاصلة على تراخيص رسمية حتى عام ٢٠١٠، ومقارنتها بالقوى العاملة المُتاحة في تلك المناطق، وعدد العمال المشتغلين بها، ونسبة ما يحصلون عليه من أجور، يتّضحُ من بيانات الجدول الرقم (٧ ـ ٣) أن ما يقارب من نصف عدد تلك المنشآت، البالغة ٤٤،٠٠٠ منشأة في عام ٢٠١٠، يقع في نطاق أقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية. كما أن حجم الاستثمارات في تلك المنشآت بلغ نحو ٧٣ في المئة من جملة التكاليف الاستثمارية على مستوى جمهورية مصر العربية. وفي الوقت الذي يشكّلُ العمالُ المشتغلون في المنشآت الصناعية بإقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية ما يقاربُ ٦٠ في المئة من إجمالي العمالة المشتغلة في أنحاء الجمهورية كلها بتلك المشاريع، فإنهم يحصلون على ما نسبته ٧٥ في المئة من إجمالي الأجور في تلك المنشآت. في المقابل لم تتعدَّ نسبة القوى العاملة في هذا الإقليم ٣١ في المئة من إجمالي القوى العاملة المحتملة في مصر للعام نفسه.

في أقليم الدلتا بلغت نسبةُ تلك المنشآت حوالى ٣١ في المئة من

الإجمالي العام لعددها على مستوى الجمهورية، بينما مثّلت الاستثماراتُ في تلك المؤسسات ما يقاربُ ٢ في المئة من إجمالي الاستثمارات في عام ٢٠١٠. في المقابل، لم تحصل باقي أقاليم الجمهورية إلا على ٢١ في المئة من إجمالي تلك المنشآت، مع أن في تلك الأقاليم ما يقارب ٣٤ في المئة من إجمالي العمالة المحتملة في جمهورية مصر العربية في عام ٢٠١٠. ويوضح الجدول الرقم (٧ ـ ٣) أن نسبةَ العمالةِ المُتاحة تتعدّى نسبة المنشآت والاستثمارات في أقاليم الدلتا ومصر الوسطى ومصر العليا ومحافظات القناة، بينما كانت نسبة المنشآت أكبر من نسبة القوى العاملة المُتاحة في أقاليم القاهرة الكبرى ومحافظات خارج الوادي. وبصفة عامة توضح البيانات أن هناك تركزًا جغرافيًا للأنشطة الاقتصادية والاستثمارية المختلفة من حيث العدد ونسبة التكاليف الاستثمارية وعدد العمّال المشغلين بها، وما يحصلون عليه من أجورٍ في إقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية. وهو ما يعني عدمَ وجود توازن جغرافي في توزيع تلك الاستثمارات في جمهورية مصر العربية.

باستقراء التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات في مصر لعام ٢٠١٠، يبينُ الجدول الرقم (٧ ـ ٤) التركز القطاعي للاستثمارات في عدد محدود من الأنشطة الاقتصادية، حيث إن ما يقاربُ ٨٣ في المئة من جملة تلك المنشآت الاستثمارية تركز في خمس صناعات رئيسة هي المواد الغذائية والمشروبات، وصناعة الغزل والنسيج، والصناعات الخشبية، وصناعة الكيماويات الأساسية، والصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية. في المقابل، لم تشكل باقي القطاعات الاستثمارية البالغة ١٢ قطاعًا رئيسًا سوى ١٧ في المئة من جملة تلك المنشآت للعام نفسه. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من تركز تلك الاستثمارات في صناعات تقليدية مثل المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والغزل والنسيج، إلا أنه يُلاحظ نمو المنشآت الهندسية والإلكترونية والكهربية التي شكّلت ما نسبته ٢٠ في المئة في عام ٢٠١٠. ونتيجة اختلاف التكاليف الاستثمارية في تلك الصناعات فإن حجمَ الاستثمارات الكلي كان أقلَّ تركزًا، حيث توزّعت التكاليفُ الاستثمارية بين عدد أكبر من الصناعات، وكان في مقدمها المواد الغذائية ومشروبات التبغ، والكيماويات الأساسية، والصناعات الهندسية والإلكترونية، ومواد البناء والحراريات، والمعدنيات الأساسية والنفط وتكريره، ومنتجات الغاز

الطبيعي التي شكّلت كلها نسبة ٧٨ في المئة من حجم التكاليف الاستثمارية الكلية في مصر لعام ٢٠١٠.

الجدول الرقم (٧ ـ ٣)
توزيع المنشآت الاستثمارية المرخصة بحسب المناطق الرئيسة في مصر حتى عام ٢٠١٠

الأقليم	عدد المنشآت (في المئة)	الاستثمارات (في المئة)	العمال المشتغلين (في المئة)	الأجور (في المئة)	القوة العاملة الكلية* (في المئة)
القاهرة الكبرى والإسكندرية	٤٨	٧٣	٥٨	٧٥	٣١
محافظات الدلتا	٣١	٢	٢٧	٢	٣٥
مصر الوسطى	٣	١٦	٢	١٥	١٢
مصر العليا	١١	١	٦	١	١٦
محافظات القناة	٤	٣	٦	٤	٤
محافظات خارج الوادي	٣	٦	١	٣	٢

* نتيجة عدم توافر البيانات التفصيلية للقوى العاملة المحتملة لعام ٢٠١٠، تم حسابها عن طريق قسمة العدد الكلي للقوة العاملة المحتملة على العدد الكلي للسكان بالمحافظات، وذلك للحصول على نسبة القوى العاملة المحتملة لعام ٢٠٠٦، ثم تم ضرب تلك النسب في العدد الكلي للسكان بالمحافظات لعام ٢٠١٠ للحصول على القوى العاملة المحتملة لعام ٢٠١٠.

المصدر: الهيئة المصرية للتنمية الصناعية، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية.

الجدول الرقم (٧ ـ ٤)
التوزيع النسبي لعدد المنشآت وحجم الاستثمارات والعمالة وإنتاجية الجنية للأجر (العائد الاقتصادي) للاستثمارات بحسب نوع النشاط الاقتصادي في مصر في عام ٢٠١٠

النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت (في المئة)	الاستثمارات (في المئة)	عدد العمال (في المئة)	إنتاجية الجنية أجر
إنتاج نباتي وحيواني	٠,١٩	٠,٠٥	٠,١١	٢١,١
استخراج وتجهيز فحم	٠,٠٢	٠,١٠	٠,٠٥	٦١,٧
النفط ومنتجات الغاز الطبيعي	٠,٠٣	٩,٤٥	١,١٦	١٣٨,٧

يتبع

تابع

استخراج خامات المعادن	٠,٠١	٠,٠٦	٠,٠٥	١٤,٤
استغلال مناجم ومحاجر	٠,١٢	٠,١١	٠,٣٥	٥,٦
مواد غذائية ومشروبات تبغ	٢٢,٣٧	١٦,٨١	١٨,٦١	٤٠,٦
غزل ونسيج وملابس وجلود	١٨,٧٤	٨,٢٩	٢٦,٠٤	١٨,٥
الخشب ومنتجاته	١١,٠٦	٠,٩٢	٢,٢٣	٣٤,٤
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	٤,٨١	٣,٣٦	٣,٩٩	٢٦,٢
كيماويات أساسية ومنتجاتها	١٠,٧٩	١٧,٩٤	١٢,٤٥	٣٣,٣
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	٧,٤٦	١٠,٣٦	٨,٤٩	٢١,٨
معدنية أساسية	١,٧٣	١٠,١١	٤,٢٧	٤٩,٥
صناعات هندسية وإلكترونية وكهربائية	١٩,٩٧	١٣,٢٠	١٩,٥٢	٤٩,٧
صناعات تحويلية أخرى	١,٣٧	٠,٥٨	١,٢٤	٢٨٧,٧
إنتاج وتوزيع كهرباء الإنارة والقوى	٠,٠٨	٨,٤١	١,١٢	٢٩,٣
مراكز الخدمة والصيانة	١,٢٦	٠,٢٥	٠,٣٣	٤,٨
الإجمالي/ المتوسط العام	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٧,٣

المصدر: الهيئة المصرية للتنمية الصناعية، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، جمهورية مصر العربية.

يشيرُ توزيعُ عدد العمال بين المنشآت الاستثمارية لعام ٢٠١٠ إلى التركز الشديد للعمالة في أربعة أنشطة صناعية، هي على الترتيب: صناعة الغزل والنسيج، الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية، والمواد الغذائية ومشروبات التبغ، والكيماويات الأساسية ومنتجاتها، التي شكلت في الإجمال ما نسبته ٧٧ في المئة من عدد المشتغلين في مختلف المشروعات الاستثمارية للعام نفسه (الجدول الرقم (٧ ـ ٤)). وتشير بيانات الجدول أيضًا إلى أن هذا التركز القطاعي كان في عدد قليل نسبيًا من الصناعات ذات العوائد الإنتاجية المتوسطة بالنسبة إلى أجر العامل. وشملت تلك الصناعاتُ الموادَ الغذائية، والمعدنيات الأساسية، والصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية. في المقابل، فإن الأنشطةَ ذات العوائد العالية بالنسبة إلى أجر العامل مثل الصناعات النفطية، والصناعات التحويلية الأخرى، شهدت انخفاضًا في عدد المنشآت وعدد العمال بها. كما أن

قطاعات أخرى ذات إنتاجية متوسطة شهدت تركّزًا منخفضًا للاستثمار بها، وتشملُ تلك الأنشطةُ استخراجَ وتجهيز الفحم، والورق ومنتجاته، والطباعة والنشر، والمعدنيات الأساسية.

رابعًا: نتائج وتوصيات

١ ـ التحليل والنتائج

تشير بيانات الجدول الرقم (٧ ـ ٥) إلى نتائج تحليل «Shift Share» للفترة بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦ التي توضحُ التغيرَ في معدل التشغيل، وفرص العمل بحسب المناطق الجغرافية والمحافظات المختلفة في مصر. وتوضح تلك النتائج أن محافظةَ الجيزة في إقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية، ومحافظة الشرقية في إقليم الدلتا، ومحافظة الأقصر في إقليم مصر العليا فقدت فرصَ عملٍ مقارنةً بالمستوى القطري. وتعودُ القدرة التوظيفية المنخفضة لمحافظة الجيزة إلى تدني قدراتها التنافسية في الأنشطة الاقتصادية كلها بصفة عامة، كما أن اعتمادَ المحافظةِ بشكلٍ كبير على قطاعات الزراعة والخدمات والصناعة قد يكونُ سببًا آخر لتدني تلك القدرة، وذلك لإنتاج تلك القطاعات لعدد أقل من الوظائف بالمقارنة بالمعدل العام لهذه القطاعات في مصر (الجدول الملحق الرقم (٧ ـ ٢)). وفي محافظتي الشرقية والأقصر، وعلى الرغم من انخفاض قدرة المحافظتين على خلق فرص العمل، كان بشكلٍ رئيس نتيجة ضخامة القطاع غير الرسمي وضعف القدرة التنافسية للمحافظتين في الأنشطة الاقتصادية كلها، إلا أن نموَ الصناعات المختلفة في هاتين المحافظتين كان أفضل نسبيًا من نظيراتها في محافظة الجيزة، وهو ما ساعد في أن يكونَ صافي التغير في فرص العمل والتشغيل نتيجة المزيج الصناعي بهما موجبًا (الجدول الملحق الرقم (٧ ـ ٢)). كذلك، أنتجت محافظاتٌ أخرى مثل محافظة دمياط والإسكندرية وبورسعيد فرصَ عملٍ وتشغيلٍ أقل نسبيًا من تلك التي تمّ إنتاجها على المستوى القطري، وهو الذي يشيرُ إلى بطء النمو في توفير فرص العمل في تلك المحافظات (الجدول الملحق الرقم (٧ ـ ١)). ولم تفقد تلك المحافظاتُ العديدَ من فرص العمل، وذلك لضخامةِ القطاعين الحكومي وغير الرسمي بها (الجدول الملحق الرقم ٧ ـ ٢))، إضافة إلى

وجود ميزة تنافسية في مجال الصناعة بمحافظة بورسعيد (الجدول الملحق الرقم (٧ ـ ٣)).

بالرجوع إلى الجدول الملحق الرقم (٧ ـ ٢)، يُلاحظ أن المحافظاتِ كلَّها شهدت نموًا ضعيفًا في قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، وأن التحسنَ في خلق فرص العمل تركّز بشكلٍ عام في القطاع غير الرسمي ومجال الوظائف العامة. وهو ما يشيرُ إلى قصورٍ كبيرٍ في تنمية القطاعات الرئيسة، مثل الصناعة والزراعة، وأن فرصَ العمل التي تمَّ إنتاجها في مصر تمحورت حول القطاع الحكومي، أو الإدراي للدولة، والقطاع غير الرسمي في مختلف مناطق الجمهورية. كذلك، فإن القصورَ في تلك المجالات تركّزَ بشكلٍ أكبر في محافظات إقليم مصر الوسطى والعليا كلها، ومحافظة القليوبية بإقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية، وكفر الشيخ والغربية والبحيرة بإقليم الدلتا، والسويس بإقليم القناة، والبحر الأحمر ومطروح في إقليم محافظات خارج الوادي. ويشيرُ ذلك إلى أن اقتصاداتِ تلك المحافظات لم تنمُ بالمقدار الموازي للاقتصاد القطري بشكل عام، نتيجة ضعف نموّ قطاعاتها الصناعية والزراعية والخدمية مقارنةً بالمستوى العام لجمهورية مصر العربية خلال تلك الفترة.

من جهة أخرى، تشيرُ البيانات التفصيلية الواردة بالجدول الملحق الرقم (٧ ـ ٣) إلى اختلاف القدرات التنافسية بين مناطق الجمهورية، وهو ما يُعزى إليه النمو الإيجابي لبعض المحافظات في توفير فرص العمل والنمو السالب للبعض الآخر. ففي حين تمتلكُ محافظتا البحر الأحمر ومطروح في إقليم خارج الوادي ومحافظة البحيرة في الدلتا ميزاتٍ تنافسيةً في الأنشطة الاقتصادية كلها، فإن في كل من محافظتي القليوبية وأسوان ميزاتٍ تنافسيةً في مجالي الصناعة والخدمات. وتشيرُ النتائجُ إلى عدم امتلاك محافظة أسوان ميزات تنافسية في مجال الزراعة على الرغم من وجود أحد أكبر المشروعات الزراعية الحديثة والكبرى في مصر في نطاق تلك المحافظة، وهو مشروع توشكي الذي يهدفُ إلى استصلاح ٥٤٠ ألف فدان، ما يطرح تساؤلًا حول مدى جدوى هذا المشروع في خلق فرصِ العمل لأبناء المحافظة. وتوضح النتائجُ أن محافظات كفر الشيخ وبني

سويف والمنيا تمتلكُ ميزاتٍ تنافسيةً في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات. في حين تمتلكُ محافظتا أسيوط والفيوم ميزاتٍ تنافسيةً في مجالي الصناعة والزراعة، وتمتلك محافظة الغربية ميزات تنافسية في الصناعة، بينما لا تمتلكُ محافظةُ سوهاج قدراتٍ تنافسية إلا في مجال الزراعة. في المقابل تميزت محافظةُ قنا في إقليم مصر العليا بقدرات تنافسية في مجالي الخدمات والزراعة.

الجدول الرقم (٧ ـ ٥)
التغير في التشغيل وفرص العمل بالأنشطة الاقتصادية
في مختلف محافظات مصر بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦

الإقليم	المحافظة	المركب القطري «NS»	المزيج القطاعي «IM»	المركب الإقليمي «RS»	إجمالي التغير في فرص العمل «E+»
القاهرة الكبرى والإسكندرية	القاهرة*	٢,٤١٥,٥٧٦	٢٥٥,٧٣٦	١,١٧٢,٦٤١	٣,٨٤٣,٩٥٣
	القليوبية	٨٢٨,٠٨٢	٥٥,٨٣٨ ـ	٧٣٨,٤٨٧	١,٥١٠,٧٣١
	الجيزة	١,٤٣٦,٢٥٣	٤٠,٠١٣ ـ	١,٥٢٦,٦٨٠ ـ	١٣٠,٤٣٩ ـ
	الإسكندرية	١,١٥٦,٩٩٣	٢٦,٠٦٩	٦٥,٨٠٠ ـ	١,١١٧,٢٦١
إقليم الدلتا	الدقهلية	١,٢٤٢,٣٨٠	١,٢٥٢	١٣٧,٣٢٧	١,٣٨٠,٩٥٩
	الشرقية	٢,٣٨٥,٣٢٥	١٣,٧٩٩	٢,٧٩٣,٠٦٩ ـ	٣٩٣,٩٤٥ ـ
	كفر الشيخ	٦٤٢,٠٨٩	١٩,٣٣٠ ـ	١١٦,١٣٢	٧٣٨,٨٩١
	الغربية	١,٠٥٦,٠٨٢	١٤,١٩٤ ـ	٢٢,١٠٩	١,٠٦٣,٩٩٧
	المنوفية	٦٦٧,٣٨١	٢٤,٩٧٧	٤٤٤,٩٨٢	١,١٣٧,٣٤١
	البحيرة	١,١٢٩,٩٩٧	٥٦,٠٤٨ ـ	٣٢٥,٠٩٧	١,٣٩٩,٠٤٦
مصر الوسطى	بنى سويف	٤٩٦,٠٨١	١٣,٥٧٣ ـ	١٤٠,٨٦٠	٦٢٣,٣٦٨
	الفيوم	٥٠٨,٤٨٤	٣٥,٠٥٨ ـ	٢٧٧,٨٨٥	٧٥١,٣١١
	المنيا	٩١١,٩١٠	٢٤,١٧١ ـ	٢٢١,٧٧١	١,١٠٩,٥٠٩
مصر العليا	أسيوط	٧٦٢,٨٤١	٤,٧٩٧ ـ	١٢٨,٩٢١	٨٨٦,٩٦٥
	سوهاج	٨٥٥,٧٢٧	٦,٠٩٣ ـ	٨٤,٥٤٤	٩٣٤,١٧٨
	قنا	٥٣٥,٢٩٠	١٧,١٥٦ ـ	٥٤٥,٧٦٧	١,٠٦٣,٩٠٢
	أسوان	٢٥٧,١٧١	٨١٠ ـ	١٣٢,٧٢٤	٣٨٩,٠٨٥
	الأقصر	٢٨٩,٣٧٧	١٧,٨٣٣	٤٧٢,٠٠٦ ـ	١٦٤,٧٩٦ ـ

يتبع

تابع

محافظات القناة	بورسعيد	١٥٩,٧٩٢	٥,٩٩٧	١٥,١٩٣ـ	١٥٠,٥٩٦
	السويس	١٣٠,٥٩٨	٣,٠٠٨ـ	٦,٩٤٨	١٣٤,٥٣٨
	دمياط	٣٥٩,٣٦٩	٥٧,٧٥٩ـ	١٤٢,٢٥٨ـ	١٥٩,٣٥٣
	الإسماعيلية	١٩٣,٣٣٣	٥٦٣	١٢٩,٤٣٠	٣٢٣,٣٢٦
محافظات خارج الوادي	البحر الأحمر	٣٠,٩٤٣	١,٦١٦ـ	١٣٣,٠٥٤	١٦٢,٣٨١
	الوادى الجديد	٣٨,٩٧٨	٤,٣٤٤	١٧,٤٥١	٦٠,٧٧٢
	مطروح	٤٣,٨٠٣	٤,٠٧٨ـ	٨٧,٧٨٦	١٢٧,٥١٢
	شمال سيناء	٥٦,٨٩٤	٢,٦٦٩	٥٧,٨٢٧	١١٧,٣٩٠
	جنوب سيناء	١٠,٦٥٤	٣٠٣	٩٣,٢٦٢	١٠٤,٢١٩

* تشمل محافظتي حلوان و٦ أكتوبر.

يشير الجدول الرقم (٧ ـ ٦) إلى نتائج تحليل المحاصصة الجغرافية أو المكانية (Location Quotient) إلى الأنشطة الاقتصادية المختلفة في محافظات جمهورية مصر العربية للفترة بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦. وتوضحُ البياناتُ أن محافظات إقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية شهدت زيادة ملحوظة في درجة التركز في القطاعات كلها، ما عدا قطاع الزراعة من الفترة بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦. ويُشير التركّزُ العالي في قطاع الوظائف العمومية والصناعة والخدمات إلى نموٍ كبيرٍ في تلك القطاعات، وهو ما يتناسقُ مع النتائج السابقة التي تشير إلى تركّز الاستثمارات الصناعية في هذا الإقليم، وما يتبعُ ذلك من الحاجة إلى كثافة في الأنشطة الخدمية. وعلى الرغم من التركز الضعيف للعمالة الزراعية في محافظة القليوبية فإنها شهدت تحسنًا طفيفًا في عام ٢٠٠٦، وذلك لوقوع المحافظة في نطاق القاهرة الكبرى، واحتوائها ظهيرًا ريفيًا يمدُّ القاهرة بجزء من احتياجات سكانها من المواد الغذائية. من ناحية أخرى، فإن محافظات الإقليم كلها شهدت زيادةً كبيرةً لتركّز العمالة في القطاع غير الرسمي، وهو ما يُساهم بضخامة هذا القطاع في مصر عمومًا، حيث إن هذا الإقليم يُمثل الكتلةَ السكانيةَ الأكبر في مصر. وبالنسبة إلى محافظات إقليم الدلتا، تشير النتائج إلى أن تلك المحافظات تميزت بدرجةٍ منخفضة من التخصص في الأنشطة الاقتصادية كلها في عام ١٩٨٦، ما عدا قطاعي الزراعة والقطاع غير الرسمي. ويلاحظ أن درجةَ التركّزِ

تحسنت قليلًا في مجال الوظائف العمومية وقطاع الصناعة في مختلف المحافظات، غير أن القطاع غير الرسمي شهد تحوّلًا كبيرًا، حيث انخفضت درجةُ التركّزِ في هذا النشاط في عام ٢٠٠٦. كما يُلاحظ أيضًا أن درجة التركّز انخفضت في مجال الزراعة في عدد من المحافظات في ذلك الإقليم مثل الدقهلية والشرقية والغربية على الرغم من تمتّعها بميزات نسبية عالية في هذ المجال لوقوعها في منطقة الدلتا الغنية بالأراضي الزراعية الخصبة والصالحة للزراعة. كما أن انخفاضَ التخصص في قطاع الخدمات في هذا الإقليم قد يعكسُ طبيعةَ قربه الجغرافي من إقليم القاهرة الكبرى، وهو ما يشيرُ إلى احتمالية اعتماد سكان هذا الإقليم على محافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية للحصول على الخدمات المختلفة.

في ما يخصُّ إقليمَ مصر الوسطى، تشيرُ بيانات الجدول الرقم (٧ ـ ٦) إلى أن الإقليم يعاني درجة منخفضةً جدًا من التخصص في المجالات كلها ما عدا قطاع الزراعة الذي شهد تركزًا عاليًا نسبيًا في عام ١٩٨٦، وزادت بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠٦، حيث كانت نسبةُ التركّز في هذا القطاع هي الأعلى على مستوى الجمهورية. ويشيرُ هذا التركّز إلى ضخامة هذا القطاع في هذا الإقليم، الذي يفسّرُ انخفاضَ التركّز في مجالات القطاع غير الرسمي والصناعة والخدمات بصفة عامة، وانخفاض نسبة البطالة عن نظيراتها في أقاليم الصعيد بصفة خاصة. وعلى الرغم من التشابه الكبير بين محافظات إقليم مصر العليا بسابقتها من محافظات مصر الوسطى، من حيث انخفاض درجة التركّز القطاعي في الوظائف العمومية والخدمات وقطاع الصناعة، إلا أن محافظات هذا الإقليم شهدت درجة عالية من التركّز في أنشطة القطاع غير الرسمي الذي شهد زيادةً طفيفة في عام ٢٠٠٦. وقد ترتبطُ ضخامةُ القطاع غير الرسمي في محافظات مصر العليا كلها مع ارتفاع نسب البطالة في هذا الإقليم، وما يتبعها من ارتفاع معدّلات الهجرة الداخلية والخارجية للقوة العاملة في تلك المحافظات. وعلى الرغم من انخفاض درجة التركّز الاقتصادي لأغلبية محافظات الإقليم في معظم الأنشطة الاقتصادية، إلا أن درجة التركّز في قطاع الخدمات كانت عاليةً في محافظة الأقصر، وشهدت تحسّنًا ملحوظًا في محافظة أسوان، وذلك لامتيازهما بالعديد من الإمكانات السياحية والمناطق الأثرية بصفة عامة.

الجدول الرقم (٧ ـ ٦)

التركز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة في محافظات مصر للفترة بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦

الإقليم	المحافظة	وظائف عامة		مهن علمية		قطاع الخدمات		قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع غير رسمي	
	عام	١٩٨٦	٢٠٠٦	١٩٨٦	٢٠٠٦	١٩٨٦	٢٠٠٦	١٩٨٦	٢٠٠٦	١٩٨٦	٢٠٠٦	١٩٨٦	٢٠٠٦
القاهرة الكبرى والإسكندرية	القاهرة*	٢,٥٨	١,٣٦	١,٦٥	١,٢٨	١,٤٤	١,٤٦	٠,١٢	٠,٢٠	١,٥٩	١,١٧	٠,٩٩	١,٠٣
	القليوبية	٠,٤٧	٠,٩٠	٠,٨٠	١,٠٥	١,٠٧	١,٠١	٠,٧٠	٠,٤١	١,٤٠	١,٥٩	١,٠٢	١,٠٥
	الجيزة	١,٤٥	١,٦٦	١,٠٨	١,٤٣	١,٤٠	١,٧٥	٠,٦٠	٠,٠٣	١,٥١	١,١١	٠,٩٧	١,٠١
	الإسكندرية	١,٩٦	١,٧١	١,٤٦	١,١١	١,٣٦	١,١٨	٠,٢٦	٠,٢٣	١,٧٥	١,٤١	٠,٩٧	١,٠٣
إقليم الدلتا	الدقهلية	٠,٥٨	٠,٩١	٠,٩٢	٠,٩٥	٠,٨١	٠,٧٤	١,٢١	١,٠٩	٠,٧٦	٠,٩٦	١,٠٢	١,٠١
	الشرقية	٠,٦٣	٠,٧٦	٠,٩٠	٠,٩٥	٠,٨٥	٠,٧٥	١,٣٤	١,٢٠	٠,٦٣	١,١٠	١,٠١	٠,٩٩
	كفر الشيخ	٠,٤٣	٠,٩٩	٠,٦٧	٠,٨٢	٠,٧٤	٠,٧٦	١,٥٥	١,٨٠	٠,٥٣	٠,٦٨	١,٠١	٠,٩٥
	الغربية	٠,٧١	١,١٥	١,٠٥	١,١٣	٠,٨٧	٠,٨٦	١,٠٠	٠,٨١	١,٠٤	١,٤٠	١,٠٠	١,٠٠
	المنوفية	٠,٧٢	٠,٨٣	١,٠٢	١,٢٠	٠,٨٩	١,٠٠	١,١١	١,٢٢	٠,٦٨	١,٠٤	١,٠٣	٠,٩٥
	البحيرة	٠,٥٤	٠,٥٤	٠,٦٧	٠,٧١	٠,٧٣	٠,٨٢	١,٤٩	١,٨٣	٠,٧٣	٠,٩٢	٠,٩٩	٠,٩٥
مصر الوسطى	بنى سويف	٠,٤٩	٠,٦٤	٠,٧٣	٠,٨١	٠,٨٤	٠,٨٩	١,٥٣	٢,٢٥	٠,٥٥	٠,٦٣	٠,٩٩	٠,٨٩
	الفيوم	٠,٥١	٠,٧٥	٠,٦٥	٠,٧٠	٠,٨٥	٠,٧٠	١,٦٥	١,٨٠	٠,٦٤	٠,٧١	٠,٩٦	٠,٩٧
	المنيا	٠,٤٥	٠,٤٧	٠,٦٨	٠,٥٧	٠,٧٢	٠,٨٣	١,٦٥	٢,٢٩	٠,٤٥	٠,٤٩	١,٠٠	٠,٩٣
مصر العليا	أسيوط	٠,٥١	٠,٥٥	٠,٧٦	٠,٨٣	٠,٧٢	٠,٦٥	١,٥٤	١,٥٠	٠,٤٨	٠,٥٢	١,٠١	١,٠٢
	سوهاج	٠,٤٤	٠,٤٧	٠,٦٤	٠,٧٦	٠,٧٤	٠,٦٨	١,٤٢	١,٤١	٠,٥٧	٠,٤٧	١,٠٤	١,٠٤

يتبع

تابـع

	قنا	٠,٣٨	٠,٤٩	٠,٦٤	٠,٧٧	٠,٧٢	٠,٥٤	١,٢٠	١,٠٦	٠,٨٨	٠,٥٣	١,٠٥	١,١٠
	أسوان	٠,٣٣	٠,٧١	٠,٦٦	٠,٩٩	٠,٨٩	٠,٩٥	١,١٨	٠,٧٩	٠,٦٨	٠,٧٦	١,٠٦	١,٠٦
	الأقصر	٠,٦٦	١,٦٧	٠,٩٩	١,٠٧	٠,٩٣	١,٧٢	٠,٨٣	٠,٥٠	٠,٨٠	٠,٧٨	١,٠٨	١,٠٢
محافظات القناة	بورسعيد	١,٨١	١,٨٣	١,٦٣	١,١٨	١,٧٧	٠,٧٤	٠,٣٤	٠,٢٦	١,٢٥	١,٥٨	٠,٩٣	١,٠٢
	السويس	١,٤٥	١,٨٤	١,٤٢	١,٢٧	١,٢٨	٠,٨٩	٠,٢٨	٠,١٧	١,٧٨	١,٥٥	٠,٩٦	١,٠٢
	دمياط	٠,٥٤	١,٢٨	٠,٨٢	٠,٩٢	٠,٩٣	٠,٦٦	٠,٨٨	٠,٦٩	١,٨٤	٠,٧٨	٠,٩٣	١,٠٨
	الإسماعيلية	١,٠٢	١,٤١	١,٢٢	١,١٥	١,١٦	٠,٥٨	٠,٨٠	٠,٩٣	١,١٤	١,٤٢	٠,٩٨	٠,٩٧
محافظات خارج الوادي	البحر الأحمر	١,٥٩	٣,١٥	١,٧٥	١,٣٠	١,٢١	٤,٠٧	٠,٣٤	٠,٢٨	٢,١٣	١,١٨	٠,٨٨	٠,٧٨
	الوادي الجديد	١,٢٣	١,٣٩	١,٥٩	٢,٠٦	١,٠٧	٠,٦٧	٠,٩٤	١,٠٢	٠,٦٦	٠,٩٠	٠,٩٩	٠,٨٧
	مطروح	١,٠٧	١,٤٦	٠,٧٢	٠,٦٥	١,٢٥	١,١٤	١,٣٠	١,٤٤	١,١١	١,٠٠	٠,٩٢	٠,٩٧
	شمال سيناء	١,٣١	١,٣٢	١,٠٨	١,٤٠	٠,٩٠	٠,٦٢	١,٠٥	١,١٥	٠,٨٣	١,١٥	١,٠١	٠,٩٢
	جنوب سيناء	٤,٩٩	٢,٧٦	٢,١٨	١,٢٠	٢,١٥	٧,١٤	٠,٧٦	٠,٢٤	١,٩٧	١,٣٩	٠,٦٦	٠,٦١

* تشمل محافظتي حلوان و٦ أكتوبر.

تباينت درجةُ التخصص بشكل كبير بين محافظات إقليم القناة بين عامين ١٩٨٦ و٢٠٠٦. ففي حين أن محافظاتِ الإقليم كلها شهدت درجةً عاليةً من التركّز في الوظائف العامة ودرجة منخفضة في مجال الزراعة، فإن محافظاتِ بورسعيد والسويس والإسماعيلية شهدت تحولًا من استقطاب القطاعات الخدمية والزراعية في عام ١٩٨٦ إلى تركّز العمالة في القطاع غير الرسمي في عام ٢٠٠٦. وبالنسبة إلى قطاع الصناعة، حققت كلًا من محافظتي بورسعيد والإسماعيلية نموًا ملحوظًا في اجتذاب العمالة في هذا المجال في عام ٢٠٠٦. وبالنسبة إلى إقليم محافظات خارج الوادي، وهي محافظاتٌ ذاتُ كثافةٍ سكانيةٍ منخفضة بصفة عامة، على الرغم من كونها تمتاز بتنوعٍ كبير في مواردها الاقتصادية، تباينت فيها درجاتُ التركّز بين القطاعات المختلفة والمحافظات المختلفة، حيث شهدت محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء درجة عالية من التخصص المتزايد في مجال الخدمات، لتشكل أعلى نسب في التركّز في هذا المجال على مستوى الجمهورية، وذلك نتيجة اعتماد تلك المحافظات بشكل رئيسٍ على السياحة الترفيهية والمائية بصفة عامة. كما شهدت المحافظتان معدلاتٍ عاليةً من التخصص في مجال الوظائف العامة، وهو ما يشيرُ إلى ضخامة الجهاز الحكومي والإاداري في تلك المحافظات باعتبار انخفاض الكثافة السكانية بهما.

من ناحية أخرى، شهد التخصص في قطاع الزراعة نموًا ملحوظًا في محافظات الوادي الجديد ومطروح وشمال سيناء، الذي يُعزى إلى وجود العديد من المشروعات الزراعية الحديثة في تلك المحافظات في الأونة الأخيرة. في المقابل، ارتبط نمو التخصص في مجال الخدمات في محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء بانخفاضِ التركّز الصناعي بشكلٍ كبيرٍ في هاتين المحافظتين، في مقابل نمو بسيط في التركز الصناعي في محافظتي الوادي الجديد وشمال سيناء. وتجدرُ الإشارةُ إلى أن عدم التركّز في القطاع غير الرسمي في محافظات هذا الإقليم كلها، يعودُ إلى انخفاض الكثافة السكانية من جهة، واعتماد تلك المناطق على العمالة من المحافظات الملاصقة لها جغرافيًا التي تقع ضمن محافظات إقليم مصر العليا. وتتكوّن العمالةُ غير الرسمية من عمّالِ الإنشاءات والبناء بخاصة في

محافظات البحر الأحمر ومطروح وجنوب سيناء، حيث الانتشارُ الواسع للاستثمارات السياحية، بينما تتجهُ العمالة الزراعية الموسمية إلى محافظتي شمال سيناء والوادي الجديد، حيث النمو الملحوظ في قطاع الزراعة.

تُبيّن الأشكالُ الإيضاحية ذوات الأرقام من (٧ ـ ٥) إلى (٧ - ١٠) الدرجاتِ المختلفةَ للتخصص والتركّز القطاعي للأنشطة الاقتصادية للأقاليم الرئيسة في مصر بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦. ويوضح الشكل الرقم (٧ ـ ٥) أن إقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية شهد تركزًا كبيرًا في مجالات الوظائف العامة والصناعة والمهن العلمية التي تنمو بمعدلات متناقصة بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦. من ناحية أخرى، ما زال قطاعُ الخدماتِ والقطاع غير الرسمي يشهدُ ازدهارًا كبيرًا، وينمو بمعدلاتٍ متزايدة في هذا الإقليم، بينما انخفض التخصصُ في هذا الإقليم في مجال المنتوجات الزراعية. وعلى العكس تمامًا، يشهدُ إقليمُ الدلتا كما هو موضح في الشكل الرقم (٧ ـ ٦) ازدهارًا في مجال الصناعة والزراعة، بينما تعتبر قطاعات الوظائف العامة والمهن العلمية والخدمات أحد القطاعات الناشئة في هذا الإقليم، في حين يشهد مجال القطاع غير الرسمي نموًا سالبًا متزايدًا. وفي إقليم مصر الوسطى شكّلَ قطاع الزراعة أكثر القطاعات تركزًا، فيما يُعَدُّ القطاع الصناعي أهم القطاعات الواعدة، إضافة إلى قطاعات أخرى مثل الخدمات والمهن العلمية، لكن بدرجة أقل، بينما ينمو القطاع غير الرسمي بمعدل متناقص (الشكل الرقم (٧ ـ ٧)). وفي المقابل، يشهد إقليم مصر العليا تخصصًا في الزراعة والقطاع غير الرسمي، غير أن الزراعةَ تنمو بمعدلات متناقصة، في حين أن القطاعَ غير الرسمي في اتجاهه إلى النمو بشكلٍ متسارع في الأونة الأخيرة، وتشكل قطاعاتُ الوظائف العامة والمهن العلمية وقطاع الخدمات أحد القطاعات الناشئة في محافظات الإقليم. وتميّز أداء القطاع الصناعي بالضعف في هذا الإقليم وتدني قدرته على توظيف عدد أكبر من العمال على الرغم من وجود بعض المنشآت الصناعية الجديدة، وهو ما يشيرُ إلى أن أغلبيةَ الوظائف الصناعية في هذا الإقليم تُشغلُ من خارج سكانه نتيجةَ تدني نسبة خريجي المؤهلات الجامعية عمومًا في ذلك الأقليم مقارنة بالأقاليم الأخرى في مصر (الشكل الرقم (٧ ـ ٨)).

الشكل الرقم (٧ ـ ٥)

التخصص بالأنشطة الاقتصادية في إقليمي القاهرة الكبرى والإسكندرية

(١٩٨٦ ـ ٢٠٠٦)

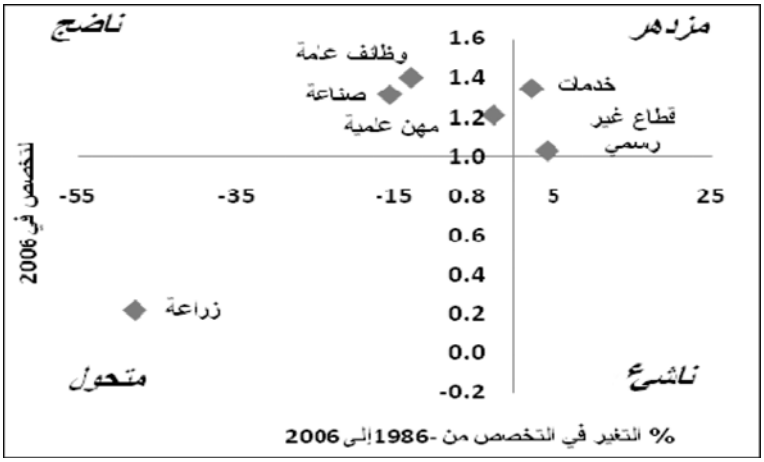

الشكل الرقم (٧ ـ ٦)

التخصص بالأنشطة الاقتصادية في إقليم الدلتا

(١٩٨٦ ـ ٢٠٠٦)

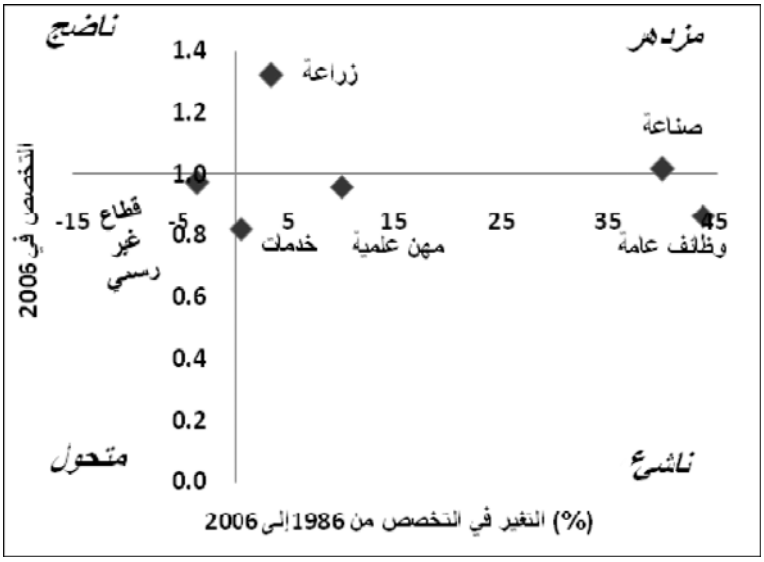

الشكل الرقم (٧ ـ ٧)
التخصص بالأنشطة الاقتصادية في إقليم مصر الوسطى
(١٩٨٦ ـ ٢٠٠٦)

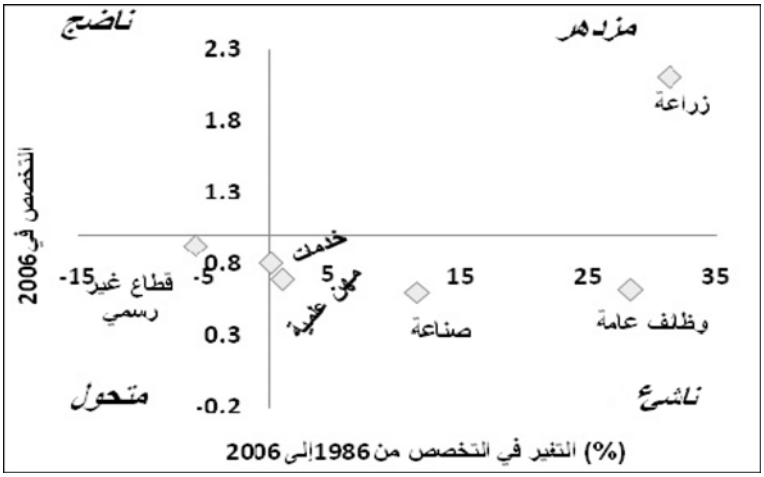

الشكل الرقم (٧ ـ ٨)
التخصص بالأنشطة الاقتصادية في مصر العليا
(١٩٨٦ ـ ٢٠٠٦)

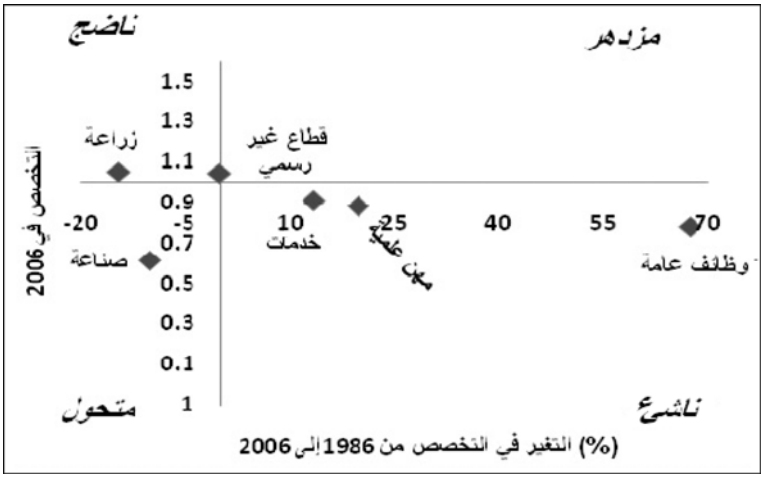

الشكل الرقم (٧ ـ ٩)
التخصص بالأنشطة الاقتصادية في إقليم محافظات القناة
(١٩٨٦ ـ ٢٠٠٦)

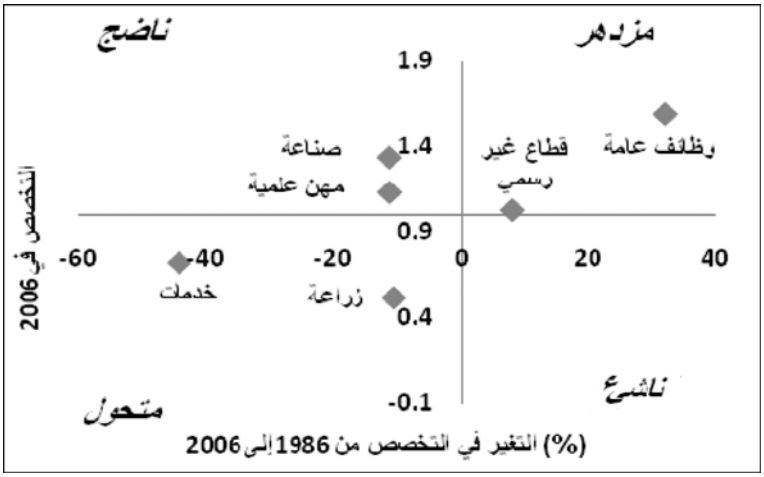

الشكل الرقم (٧ ـ ١٠)
التخصص بالأنشطة الاقتصادية في إقليم محافظات خارج الوادي
(١٩٨٦ ـ ٢٠٠٦)

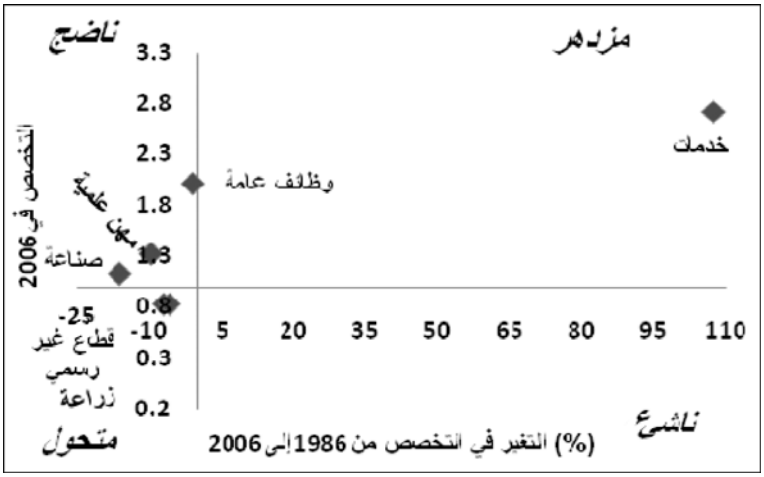

من ناحية أخرى، يوضح الشكل الرقم (٧ ـ ٩) أن إقليم محافظات القناة شهد تخصصًا نسبيًا في مجال الصناعة والمهن العلمية بمعدلات نمو متناقصة، في حين يشهدُ الإقليم ازدهارًا في قطاعات الوظائف العامة والقطاع غير الرسمي. في المقابل يعاني هذا الإقليمُ نموًا سالبًا في مجال الخدمات ومجال الزراعة. وبالنسبة إلى محافظات خارج الوادي ذات التنوّع في الموارد الاقتصادية فإنها تشهدُ نموًا متناقصًا في مجال الصناعة، ونموًا مزدهرًا في اتجاه التخصص في مجال الخدمات (الشكل الرقم (٧ ـ ١٠))، حيث يضم الإقليم محافظات البحر الأحمر وجنوب سيناء ذات التركّز السياحي الكبير. بينما يعاني قطاعُ الزراعة تناقصًا كبيرًا على الرغم من وجود محافظات شمال سيناء والوادي الجديد في نطاق هذا الإقليم التي يوجد فيها العديد من المشروعات الزراعية القومية الكبرى، منها مشروع شرق العوينات الذي يستهدفُ استصلاحَ ٢٢٠ ألف فدان، وباستثمارات بلغت ٣,٥ مليار جنية مصري، ومشروع درب الأربعين الذي يستهدفُ زراعةَ ١٢ ألف فدان في منطقة الوادي الجديد، بينما تستفيدُ محافظة شمال سيناء من مشروع ترعة السلام الذي يهدف إلى استصلاح ٦٢٠ ألف فدان، وتنمية القدرات الزراعية لوسط شبه جزيرة سيناء وشمالها.

٢ ـ خلاصة وتوصيات

يُعتبر موضوع البطالة من أكثر الموضوعات تعقيدًا وتشابكًا، وذلك لارتباطه بالعديد من المسببات من ناحية، والتأثيرات من ناحية أخرى. ويُعتبر ارتفاع معدلات البطالة من أهم التحديات التي تواجه جهودَ التنمية في الدول النامية بصفة عامة، وجمهورية مصر العربية بصفة خاصة. وفي الأونة الأخيرة وعلى الرغم من تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن تفاقمَ مشكلةِ البطالة، بخاصة بين فئة الشباب وخريجي الجامعات، إضافةً إلى المعدلات المرتفعة للفقر والهجرة الداخلية والخارجية تطرح تساؤلًا ملحًا حول طبيعة البرامج والسياسات التنموية التي تنتهجها مصر من حيث كفاءة تلك السياسات، أو منهجية تطبيقها، ومدى نجاحها في تخفيف حدة تلك المشاكل، وفي مقدمها مشكلة البطالة. وعلى الرغم من تعدّدِ الدراسات في هذا المجال عمومًا، إلا أنها لم تتناول بشكلٍ

مفصل تأثير البُعد الجغرافي والإقليمي لعملية التنمية وارتباطه بظاهرة البطالة وتطورها على المدى الزمني المتوسط والطويل في مصر. كما أن درجةَ التكامل الأفقي بين البرامج والسياسات التنموية المختلفة، مثل الاستثمار والتعليم والسياسيات الديموغرافية وتأثيراتها في معدلات التشغيل وفرص العمل يشكل تحديًا آخرَ لم ينل الاهتمامَ الملائمَ في مناقشات التنمية الاقتصادية أو الإنسانية في مصر بصفة عامة.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على طبيعة مشكلة البطالة في مصر ومدى تأثرها بالبعد الجغرافي، وذلك من خلال دراسة تطور أداء مختلف قطاعات الاقتصاد المصري جغرافيًا خلال الفترة بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦. كما استهدفت الدراسة اختبار مستويات التكامل والانسجام الأفقي لمكوّنات الخطط التنموية، بحيث يتمُّ استيضاح مدى تناغم وتكامل تلك السياسات بما يخدمُ عملية التنمية المستدامة في مصر، ويُساهمُ في تخفيف حدة بعض المشاكل الهيكلية بالاقتصاد المصري، وفي مقدمها ارتفاع معدلات البطالة بين فئات الشباب والحاصلين على المؤهلات العلمية العليا والمتوسطة. وتم الاستعانة بالبيانات المتوافرة من جهات ومؤسسات مصرية وأجنبية مختلفة لتحقيق أهداف الدراسة. كما تمَّ الدمج بين الدراسة الوصفية والكمية من خلال دراسة التطور الزمني والجغرافي لمعدلات النمو السكاني، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام المقدّر بالقوة الشرائية للمستهلك، ومستويات التعليم والأمية، والخطط الاستثمارية، وكذلك تطور ظاهرة البطالة على المستوى الإقليمي والقطري. كما تمَّ توظيف نموذجَيْ «Shift Share» و«Location Quotient» بهدف اختبار تطوّر الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في المناطق والمحافظات المختلفة في مصر، وتقويم قدرته في تلك المناطق على استغلال مواردها الطبيعية والبشرية وتعظيم ميزاتها التنافسية في إطار عملية التنمية وانعكاسات ذلك على معدلات البطالة والتشغيل للقوى العاملة بها. كذلك تفيدُ تلك النماذج في استقراء نوعية الأنشطة التي تقود عملية التنمية، أو تتسبب في تأخيرها في المناطق المختلفة، ومدى نجاح السياسات القومية في تنمية تلك القطاعات على المستوى الإقليمي والقطري، وكذلك اختبار درجة التكامل بين السياسات التعليمية والاستثمارية والسكانية وتأثيرها في معدلات التشغيل وتوفير فرص العمل.

أوضحت نتائجُ الدراسة وجودَ خللٍ هيكليٍ في التوزيع الجغرافي والقطاعي لسياسات التنمية الاقتصادية في مصر، الذي أدّى بدوره إلى التباين الكبير لمخرجات عملية التنمية جغرافيًا وقطاعيًا، وكذلك غياب التكامل الأفقي بين السياسات التنموية المختلفة على المستوى المحلي والقطري خلال فترة الدراسة.

من ناحية **التركّز الجغرافي**، أوضحت نتائج الدراسة أن معدلات البطالة تركّزت بشكل كبير في أقليم مصر العليا ومحافظات الدلتا. كما أن تلك المعدلاتِ حافظت على تركّز جغرافي ثابت خلال فترة الدراسة بمختلف أنواع البطالة التي تشملُ معدل البطالة الرسمي والبطالة الاختيارية والبطالة الخفية والبطالة الجزئية، وهو ما يتناقضُ والخطاب السياسي الرسمي عن النمو المتوازن وتوجيه التنمية إلى المناطق المحرومة في مصر. كذلك أوضحت النتائج التباينَ الكبيرَ بين المعدل الرسمي المعلن للبطالة الذي بلغ ٩,٧ في المئة على المستوى القطري، والمعدلات التي تشملُ الشرائح السابقة التي قاربت ٥٠ في المئة من جملة القوى العاملة المحتملة في مصر في عام ٢٠٠٦. وفي حين تركّزت البطالة في إقليمي مصر العليا والدلتا، تركّزت الاستثمارات بشكلٍ كبيرٍ في إقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية، حيث حصل الإقليمُ على أغلبية المنشآت الاستثمارية، واستحوذَ على معظم المشتغلين بها وجملة التكاليف الاستثمارية والأجور في تلك المنشآت، بينما لم تتعدَّ القوى العاملةُ المحتملة في هذا الإقليم ٣١ في المئة من إجمالي القوى العاملة في مصر في عام ٢٠١٠. وفي ما يتعلق بتطور مستويات التعليم، أوضحت الدراسةُ أن عمليةَ التعليمِ لم تكن ذات أبعادٍ متناسقة، وظاهرة الأمّية في مصر التي تركّزت بشكلٍ كبيرٍ بين سكان أقاليم الدلتا ومصر الوسطى والعليا، كما انخفضت نسبُ الحاصلين على المؤهلات العليا بين سكان تلك الأقاليم. وعلى الرغم من أن نسبةَ الحاصلين على مؤهلات عالية بلغت ١٠ في المئة من إجمالي المتعلمين في مصر لعام ٢٠١٠، تركزت تلك المؤهلاتُ في مجال العلوم الإنسانية، فيما لم تشكّل باقي التخصصات الهندسية والطبية والزراعية والأساسية أكثرَ من ٢٠ في المئة من جملة خريجي الجامعات في مصر. وارتبطَ التركّزُ الجغرافيُ السابق للتعليم والاستثمارات والبطالة بدرجة كبيرة من التركّز القطاعي في الأنشطة

الاقتصادية للمناطق المختلفة، حيث تركّزت الاستثماراتُ في عدد محدود من الصناعات التقليدية، وكان أغلبيتها يقعُ في نطاق إقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن هناك تجاهلًا كبيرًا للميزات التنافسية للعديد من المناطق والأقاليم، ما عمل على تدني مردودات ومجهودات التنمية الاقتصادية بصفةٍ عامة في تلك المناطق، وهو ما يعكسُ ارتفاعَ معدلات البطالة بها. ففي حين تمتلكُ محافظاتُ مصر الوسطى ومحافظات خارج الوادي قدرات تنافسية عالية في مجال الصناعة، فإنه لم يتم توجيه الاستثمارات الكافية إلى تلك المحافظات. كما أن امتلاكَ بعض المحافظات لميزات تنافسية في مجال الزراعة لم ينتج منه نموٌ كبيرٌ في فرص التشغيل في هذا القطاع، وهو ما يشيرُ إلى قصورٍ في عملية التنمية في تلك المناطق. وبيّنت الدراسةُ تضخمَ القطاع غير الرسمي في المحافظات كلها، واستحواذه على أغلبية العمالة وفرص التشغيل التي تم استحداثها خلال فترة الدراسة في تلك المناطق، ما يدلل على خللٍ كبير في هيكل التنمية في مصر بصفة عامة، وتعاظم تلك المشاكل إقليميًا. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من النمو الملموس لقطاع الإلكترونيات والصناعات الهندسية والكهربائية، إلا أن التباينَ الجغرافي والقطاعي في مخرجات عملية التنمية في مصر يدللُ على ضعفِ التكاملِ بين السياسات التعليمية والاستثمارية والسكانية التي تكرّسُ في شكلها الحالي نمو البطالة بدلًا من التقليل منها، وذلك نتيجة تجاهل البُعد الجغرافي وضعف درجة التكامل بين المكونات الاستثمارية والتعليمية والديموغرافية لخطط التنمية في مصر.

مما سبق من نتائج يتضحُ أن المجهوداتِ المبذولةَ في مصر لا تنسجمُ مع مفاهيم التنمية المستدامة، وذلك لافتقارها إلى التكامل الأفقي بين السياسات المختلفة بما يصبُّ في مصلحة تحقيق أهدافها العامة، وفي مقدمها خلق المزيد من فرص العمل والتشغيل. كما أن غيابَ البُعد الجغرافي في عملية التنمية يؤدّي إلى تفاقم تلك المشكلات في الأقاليم التي لا يتمَّ فيها الاستغلال الأمثل لقدراتها النسبية والتنافسية، وهو ما يؤدّي إلى الانفصام في مؤشرات التنمية، مثل التضارب بين نمو المتوسط العام لدخول الأفراد من

الناتج المحلي الإجمالي مع ارتفاع معدلات البطالة، إضافة إلى المشكلات الأخرى مثل ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية للعمالة، وتضخّم القطاعات غير الرسمية في بنية الاقتصاد. وقد يكمنُ الحل لتلك المشاكلات بتعميق الاتجاه إلى اللامركزية في تخطيط عملية التنمية، وإفساح المجال للقوى المحلية للمشاركة في وضع خطط التنمية الخاصة بها، بما يضمن تعظيم قدرة تلك المناطق على الاستفادة من مواردها الطبيعية والبشرية وتحسين قدراتها النسبية والتنافسية في المجالات الاقتصادية المختلفة. وبالتوازي فإن عمليةَ التخطيط الإنمائي يجبُ أن تُراعي التكاملَ والتناسقَ بين السياسات المختلفة مثل السياسات التعليمية والاستثمارية والسكانية بما يصبُّ في تحقيق الأهداف التنموية العامة لتعظيم المخرجات الكلية لتلك البرامج.

تجدر الإشارة إلى أن الدراسةَ عانت بعضَ المحددات وأوجه القصور الناتجة من عدم كفاية قواعد البيانات والمعلومات في مصر بصفة عامة، حيث لا تتوافرُ بيانات تفصيلية للفترات الزمنية السابقة في مجال التعليم والاستثمارات، كذلك لا توجدُ بيانات تفصيلية عن العاملين بالقطاعات الصناعية المختلفة الموزعة جغرافيًا، وهو ما يقلل من القدرة على استبيان درجات التنوع والتخصص في هذه الصناعات بالتفصيل. كما تناولت الدراسةُ بعضَ الجوانب التنموية مثل رأس المال البشري والاستثمار والبطالة والسكان، في حين أن العديدَ من الجوانب الأخرى مثل السياسات النقدية والمالية ونُظم الضرائب وسياسات التجارة الخارجية والسياسات الصحية لم يتم التطرق إليها، وهو ما يتطلبُ مزيدًا من الأبحاث المستقبلية في هذا المجال. وعلى الرغم من التشابه النسبي بين الدول العربية من حيث الهياكل السياسية والاجتماعية، فإنه لا يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة على باقي الدول العربية، وذلك للتباين في الموارد الطبيعية والبشرية لتلك الدول، وهو ما يتطلّبُ دراسات متخصصة بكل دولة. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أهمية النماذج المستخدمة في هذه الدراسة في دراسة طبيعة وتطور التخصص، أو التنوع في الأنشطة الاقتصادية في المناطق المختلفة، إلا أن قدرةَ تلك النماذج محدودةٌ في استبيان الأسباب وراء تخصص منطقة معينة في قطاع اقتصادي أو نشاط معين، وهو ما يتطلب استخدام وسائل تحليلية تكميلية أخرى.

الملاحـــق

الجدول الملحق الرقم (٧ ـ ١)
المكون القطري (National Share) موزعًا بحسب القطاع، الإقليم، والمحافظة للفترة بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦

الإقليم	المحافظة	وظائف عامة	المهن العلمية	الكتبة	قطاع الخدمات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع غير الرسمي
القاهرة الكبرى والإسكندرية	القاهرة*	٢٠,٠٥١	٢٠٢,٣٤٢	١٣٩,٥٦١	١٧١,٣٨٤	٤٥,٦٥٠	٣٧١,٤٠٨	١,٤٦٥,١٨١
	القليوبية	١,٢٦٣	٣٣,٨٦٧	٢٩,٥٠٩	٤٣,٩٩١	٨٨,٤٢٤	١١٢,٤٥٦	٥١٨,٥٧٢
	الجيزة	٦,٦٨٣	٧٨,٥٠٦	٥٦,١٧٤	٩٩,٦٧٦	١٣٠,٨٨٦	٢١٠,٩٢٣	٨٥٣,٤٠٥
	الإسكندرية	٧,٢٩٩	٨٥,٥٦٩	٥٨,٩١٧	٧٨,٠٦٧	٤٥,٣٥٥	١٩٥,٨٠٨	٦٨٥,٩٧٧
إقليم الدلتا	الدقهلية	٢,٢٩٨	٥٨,٢١٥	٣٨,٠٦٦	٤٩,٦٠١	٢٢٨,٤٥٨	٩١,٠٥٠	٧٧٤,٦٩٤
	الشرقية	٤,٨٢٠	١٠٩,٤٠٠	٦٧,٠٧٩	١٠٠,٣٣٩	٤٨٦,٤٧٨	١٤٤,٨٣٣	١,٤٧٢,٣٧٦
	كفر الشيخ	٨٩١	٢١,٩٤٦	١٥,١١٧	٢٣,٥٤٧	١٥١,٧٦٢	٣٣,١٧٢	٣٩٥,٦٥٥
	الغربية	٢,٣٩٧	٥٦,٣٦٦	٣٨,٨١٩	٤٥,٣٢٨	١٦٠,٢٦٨	١٠٦,١٠٠	٦٤٦,٨٠٤
	المنوفية	١,٥٤٧	٣٤,٧٥٠	٢٣,٠٨٨	٢٩,٥١٧	١١٣,٠٣١	٤٤,١٦٥	٤٢١,٢٨٤
	البحيرة	١,٩٤٧	٣٨,٣٧٠	٢٤,٤٠٩	٤٠,٩٤٣	٢٥٦,٠٦٩	٧٩,٩٣١	٦٨٨,٣٢٦
مصر الوسطى	بنى سويف	٧٨٧	١٨,٣٧٩	١٢,١٦٨	٢٠,٧١٣	١١٥,٥٩٣	٢٦,٢٧٣	٣٠٢,١٦٨
	الفيوم	٨٣٩	١٦,٦٩١	١٠,٧٦٦	٢١,٣٥٨	١٢٧,٧٩٦	٣١,٥٣٧	٢٩٩,٤٩٧
	المنيا	١,٣٢٦	٣١,٥٨٤	١٩,٧٧٩	٣٢,٦٣٨	٢٢٩,٧٦٤	٣٩,٥٩٨	٥٥٧,٢٢١
مصر العليا	أسيوط	١,٢٤٨	٢٩,٤٣٠	١٨,١٧٣	٢٧,٣٠٤	١٧٨,٥٥٢	٣٥,٦٤٣	٤٧٢,٤٩٠
	سوهاج	١,٢١٦	٢٧,٨٩٣	١٦,٣٠٠	٣١,١٨٢	١٨٥,٢٢١	٤٧,٦٦٠	٥٤٦,٢٥٥
	قنا	٦٥٩	١٧,٣٣٦	١٠,٩٤٨	١٩,٠٣٢	٩٨,٠٦٤	٤٥,٦٦٤	٣٤٣,٥٨٦
	أسوان	٢٧٥	٨,٦٨٦	٦,٣٨٨	١١,٣٢٧	٤٦,٣٩٧	١٦,٩٢٢	١٦٧,١٧٧
	الأقصر	٦١٨	١٤,٥٠٢	٩,٧٤٢	١٣,٣٥٥	٣٦,٦١٢	٢٢,٤٥١	١٩٢,٠٩٨

يتبع

تابـع

محافظات القناة	بورسعيد	٩٣٢	١٣,٢٢٦	١٣,١٦١	١٤,٠٠١	٨,٢٩٧	١٩,٤٣٢	٩٠,٧٤٤
	السويس	٦٠٧	٩,٤١٩	٧,٥٠٨	٨,٢٦٣	٥,٥٩٩	٢٢,٥٧٥	٧٦,٦٢٧
	دمياط	٦٢٤	١٤,٩٨٤	٩,٣٠٨	١٦,٥٨٤	٤٨,١٤٦	٦٣,٩٩٣	٢٠٥,٧٣٠
	الإسماعيلية	٦٣٢	١٢,٠١٢	٨,٦٦٩	١١,١٠٩	٢٣,٥٠٧	٢١,٣٩٥	١١٦,٠٠٩
خارج الوادي	البحر الأحمر	١٥٨	٢,٧٥٥	١,٥٦٢	١,٨٤٨	١,٥٨٨	٦,٣٧٥	١٦,٦٥٧
	الوادى الجديد	١٥٤	٣,١٥٨	١,٨٣١	٢,٠٥٧	٥,٦٠٩	٢,٥٠٨	٢٣,٦٦٠
	مطروح	١٥٠	١,٦٠٩	١,١٠٤	٢,٧١١	٨,٧٠٧	٤,٧١٦	٢٤,٨٠٦
	شمال سيناء	٢٣٩	٣,١١٠	١,٩٩٨	٢,٥٣٨	٩,١١٣	٤,٥٦٣	٣٥,٣٣٢
	جنوب سيناء	١٧١	١,١٨٢	٥٩٦	١,١٣٠	١,٢٣٣	٢,٠٣٠	٤,٣١٣

(*) تشمل محافظتي حلوان و٦ أكتوبر.

الجدول الملحق الرقم (٧ ـ ٢)
المزيج الصناعي (Industry Mix) موزعًا بحسب القطاع، الإقليم، والمحافظة للفترة بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦

الإقليم	المحافظة	وظائف عامة	المهن العلمية	الكتبة	قطاع الخدمات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع غير رسمي
القاهرة الكبرى والإسكندرية	القاهرة *	٢٦٤,٧١٧	٤١١,٩٦٩	ـ ٢١٥,٥٧١	ـ ٧٦,٣٨٠	ـ ٣٩,٨٢١	ـ ٦٣٣,٧٧٤	٥٤٤,٥٩٦
	القليوبية	١٦,٦٧٧	٦٨,٩٥٣	ـ ٤٥,٥٨١	ـ ١٩,٦٠٥	ـ ٧٧,١٣٤	ـ ١٩١,٨٩٦	١٩٢,٧٤٩
	الجيزة	٨٨,٢٣١	١٥٩,٨٣٩	ـ ٨٦,٧٦٩	ـ ٤٤,٤٢٢	ـ ١١٤,١٧٥	ـ ٣٥٩,٩٢٠	٣١٧,٢٠٤
	الإسكندرية	٩٦,٣٦٨	١٧٤,٢١٩	ـ ٩١,٠٠٦	ـ ٣٤,٧٩٢	ـ ٣٩,٥٦٤	ـ ٣٣٤,١٢٩	٢٥٤,٩٧٢
إقليم الدلتا	الدقهلية	٣٠,٣٣٩	١١٨,٥٢٥	ـ ٥٨,٧٩٨	ـ ٢٢,١٠٦	ـ ١٩٩,٢٨٩	ـ ١٥٥,٣٦٨	٢٨٧,٩٤٨
	الشرقية	٦٣,٦٣٠	٢٢٢,٧٣٩	ـ ١٠٣,٦١٢	ـ ٤٤,٧١٨	ـ ٤٢٤,٣٦٦	ـ ٢٤٧,١٤٥	٥٤٧,٢٧١
	كفر الشيخ	١١,٧٦٠	٤٤,٦٨١	ـ ٢٣,٣٥٠	ـ ١٠,٤٩٤	ـ ١٣٢,٣٨٥	ـ ٥٦,٦٠٤	١٤٧,٠٦٢
	الغربية	٣١,٦٤٩	١١٤,٧٦٢	ـ ٥٩,٩٦٢	ـ ٢٠,٢٠١	ـ ١٣٩,٨٠٥	ـ ١٨١,٠٤٩	٢٤٠,٤١٢
	المنوفية	٢٠,٤١٨	٧٠,٧٥١	ـ ٣٥,٦٦٣	ـ ١٣,١٥٥	ـ ٩٨,٥٩٩	ـ ٧٥,٣٦٣	١٥٦,٥٨٨
	البحيرة	٢٥,٧٠٦	٧٨,١٢٢	ـ ٣٧,٧٠٤	ـ ١٨,٢٤٧	ـ ٢٢٣,٣٧٥	ـ ١٣٦,٣٩٦	٢٥٥,٨٤٥
مصر الوسطى	بنى سويف	١٠,٣٨٧	٣٧,٤٢٠	ـ ١٨,٧٩٥	ـ ٩,٢٣١	ـ ١٠٠,٨٣٥	ـ ٤٤,٨٣٣	١١٢,٣١٤
	الفيوم	١١,٠٨١	٣٣,٩٨٢	ـ ١٦,٦٣٠	ـ ٩,٥١٩	ـ ١١١,٤٧٩	ـ ٥٣,٨١٤	١١١,٣٢١
	المنيا	١٧,٥٠٦	٦٤,٣٠٥	ـ ٣٠,٥٥١	ـ ١٤,٥٤٦	ـ ٢٠٠,٤٢٩	ـ ٦٧,٥٧١	٢٠٧,١١٥

يتبـع

تابـع

مصر العليا	أسيوط	١٦,٤٨٠	٥٩,٩١٩	ـ ٢٨,٠٧١	ـ ١٢,١٦٩	ـ ١٥٥,٧٥٥	ـ ٦٠,٨٢٢	١٧٥,٦٢١
	سوهاج	١٦,٠٥٣	٥٦,٧٩٠	ـ ٢٥,١٧٧	ـ ١٣,٨٩٧	ـ ١٦١,٥٧٣	ـ ٨١,٣٢٧	٢٠٣,٠٣٩
	قنا	٨,٦٩٨	٣٥,٢٩٧	ـ ١٦,٩١١	ـ ٨,٤٨٢	ـ ٨٥,٥٤٤	ـ ٧٧,٩٢٢	١٢٧,٧٠٨
	أسوان	٣,٦٣١	١٧,٦٨٤	ـ ٩,٨٦٧	ـ ٥,٠٤٨	ـ ٤٠,٤٧٤	ـ ٢٨,٨٧٥	٦٢,١٣٨
	الأقصر	٨,١٥٣	٢٩,٥٢٦	ـ ١٥,٠٤٧	ـ ٥,٩٥٢	ـ ٣١,٩٣٧	ـ ٣٨,٣١١	٧١,٤٠١
محافظات القناة	بورسعيد	١٢,٣٠٥	٢٦,٩٢٨	ـ ٢٠,٣٢٨	ـ ٦,٢٤٠	ـ ٧,٢٣٧	ـ ٣٣,١٥٩	٣٣,٧٢٩
	السويس	٨,٠١٩	١٩,١٧٧	ـ ١١,٥٩٦	ـ ٣,٦٨٣	ـ ٤,٨٨٤	ـ ٣٨,٥٢٢	٢٨,٤٨٢
	دمياط	٨,٢٣٢	٣٠,٥٠٧	ـ ١٤,٣٧٨	ـ ٧,٣٩١	ـ ٤١,٩٩٩	ـ ١٠٩,١٩٩	٧٦,٤٦٨
	الإسماعيلية	٨,٣٤٢	٢٤,٤٥٧	ـ ١٣,٣٩٠	ـ ٤,٩٥١	ـ ٢٠,٥٠٦	ـ ٣٦,٥٠٩	٤٣,١١٩
خارج الوادي	البحرالأحمر	٢,٠٨٤	٥,٦٠٩	ـ ٢,٤١٢	ـ ٨٢٤	ـ ١,٣٨٥	ـ ١٠,٨٧٩	٦,١٩١
	الوادى الجديد	٢,٠٣٦	٦,٤٣٠	ـ ٢,٨٢٨	ـ ٩١٧	ـ ٤,٨٩٣	ـ ٤,٢٧٩	٨,٧٩٤
	مطروح	١,٩٨١	٣,٢٧٧	ـ ١,٧٠٥	ـ ١,٢٠٨	ـ ٧,٥٩٥	ـ ٨,٠٤٨	٩,٢٢٠
	شمال سيناء	٣,١٥٧	٦,٣٣٣	ـ ٣,٠٨٦	ـ ١,١٣١	ـ ٧,٩٥٠	ـ ٧,٧٨٧	١٣,١٣٢
	جنوب سيناء	٢,٢٥٧	٢,٤٠٦	ـ ٩٢١	ـ ٥٠٤	ـ ١,٠٧٥	ـ ٣,٤٦٤	١,٦٠٣

(*) تشمل محافظتي حلوان و٦ أكتوبر.

الجدول الملحق الرقم (٧ ـ ٣)
المساهمة الإقليمية (Regional Share) موزعًا بحسب القطاع، الإقليم، والمحافظة للفترة بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦

الإقليم	المحافظة	وظائف عامة	المهن العلمية	الكتبة	قطاع الخدمات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع غير الرسمي
القاهرة الكبرى والإسكندرية	القاهرة*	ـ ١١٢,٨٥٩	ـ ٤٩,٥٨٢	١٣,٣٨٥	٩١,٥٨٢	٨٢,٨٥٥	ـ ٣٤,٩٦٠	١,١٨٢,٢١٩
	القليوبية	٢٩,٥٠٩	١١٢,٩٥٥	١٢,٠٠١	٢٢,٨٥٢	ـ ٣٦,٧٣٣	٥٢,٢٤١	٥٤٥,٦٦٢
	الجيزة	ـ ٣٤,٠٤٥	ـ ٧٩,٧٢٨	ـ ١٢,٧٤٤	ـ ٥٨,٣٢٨	ـ ٢٢٨,١٩٧	ـ ١١٥,١٦٥	ـ ٩٩٨,٤٧٢
	الإسكندرية	ـ ١٦,١٩٣	ـ ١٠٠,٩٠٠	٩,٠٣١	ـ ٢٥,٠٤٩	ـ ١٠,٠٤٣	ـ ٣٨,٦٨٨	١١٦,٠٤١
إقليم الدلتا	الدقهلية	٢٣,٤٠٣	١٨,٩٥٠	١٨,٢٣٤	ـ ٥,٣٥٠	ـ ٢٣,٣٦٠	٢٩,٠٠٤	٧٦,٤٤٥
	الشرقية	ـ ٢٤,٤٧٠	ـ ٢٠٨,٠٩٥	ـ ١٧,٩٨٨	ـ ١١١,٩٧٨	ـ ٤٣٠,٩١٢	ـ ١,٢٣٤	ـ ١,٩٩٨,٣٩١
	كفر الشيخ	٢٠,١١٨	٢٩,٠٣٢	ـ ٤,٧٠٧	٤,٥٢٩	٦١,٠٨١	١١,٠٢٦	ـ ٤,٩٤٦
	الغربية	٢٤,٣٣٢	٢١,٨٣٥	ـ ١٦,٥٢٤	ـ ٥٩٦	ـ ٥٣,٧٢٤	٣٦,٦٣٢	١٠,١٥٤

يتبـع

تابـع

	المنوفية	١٠,٩٩٦	٧٩,٢٧١	٣٥٠ـ	٢٦,٦٨٣	٧٨,٠٥٦	٣٩,٢٨٦	٢١١,٠٤١
	البحيرة	٢,٨٤٦	٢٧,٩٩٦	١,٣٥٤	١٩,٨٠٠	١٥٨,٦٥١	٢٩,١٤٢	٨٥,٣٠٨
مصر الوسطى	بنى سويف	٥,٣٥٩	١٨,٢٣٤	١,٥٦٨ـ	٧,٢١٠	١٢٧,١٥٥	٦,٤٧٠	٢٢,٠٠٠ـ
	الفيوم	٩,٧٧٥	٢١,٥٩٦	٢,٠٧٩ـ	١,٢٩٥ـ	٦٦,٨٤٥	٩,١٧٢	١٧٣,٨٧١
	المنيا	٢,٧٧٦	١٣,٤٥٦ـ	٤,١٢٧ـ	١٧,٢٩٦	٢٠٦,٩٣٧	٧,٠٣٣	٥,٣١١
مصر العليا	أسيوط	٢,٨٠٥	٢٢,٦٣٧	٥,٠٠٩ـ	٣,٣٢٩ـ	١٢,٦٤٩	٤,٩٥٥	٩٤,٢١٣
	سوهاج	٢,٠٨٣	٢٨,٨٧٠	٦,١٦٧ـ	٢,٨٨٥ـ	٩,٠٤٥	٦,٩١٣ـ	٦٠,٥١١
	قنا	٧,٨٩٧	٥٢,٩٠٥	٨٧٧	١,٥٠٩	٣٧,٢٩٢	٧,٧٦٨ـ	٤٥٣,٠٥٦
	أسوان	٦,٧٩٦	٣١,٤٦٣	٣,١٣٢	٦,٧٢٩	١٧,٣٤٥ـ	٥,٥٦٣	٩٦,٣٨٥
	الأقصر	٤١١	٣٧,٦٠٩ـ	٧,٤٠٦ـ	٧,٠٧٣ـ	٤٩,٤٢٧ـ	١٢,٩٢٧ـ	٣٥٧,٩٧٤ـ
محافظات القناة	بورسعيد	٢١٦ـ	١٨,١٦٢ـ	٩٨٢ـ	١٨,٥١٦ـ	٣,٦٢٧ـ	٤,٤٠٢	٢١,٩٠٩
	السويس	٢,٧٦٠	٤,٢١٨ـ	١,٤٠٨	٥,٤٢٤ـ	٤,٠٧٤ـ	٢,٦٦٨ـ	١٩,١٦٤
	دمياط	٨,٧٢٨	٨,٠٠٧ـ	٧٤	١٦,٢١٦ـ	٣٢,٧٠٣ـ	٤١,٠٤٦ـ	٥٣,٠٨٦ـ
	الإسماعيلية	٧,٤٣٣	٩,٩٣٣	٣,٧٨٧	٩,٣٩٢ـ	١٩,٦٧١	١١,٥٩٤	٨٦,٤٠٥
خارج الوادي	البحر الأحمر	١٠,٣٦٤	١٢,٠٤٠	٧,٢٧٤	٣١,٧٨٨	٣,٢٨٤	٢,٧٣٢	٦٥,٥٧١
	الوادى الجديد	٨٩٦	٨,٣١٨	٣٠٧	١,١٢٠ـ	٣,٠٨١	١,٥٣٨	٤,٤٣٠
	مطروح	٣,٢٢٥	٤,١٤٦	٧٣٤	٣,٣٨٦	١٤,٠٣٢	٢,٤٧٩	٥٩,٧٨٤
	شمال سيناء	١,٥٦١	١٢,٠٥٨	٣,١٥٦	١٨٨ـ	٨,٦٩١	٤,١٢٨	٢٨,٤٢١
	جنوب سيناء	٣,٧١٠	٧,٥٢١	٤,٨٩٩	٣٣,٣٧٥	٨١٩	٣,٩٧٢	٣٨,٩٦٧

(*) تشمل محافظتي حلوان و٦ أكتوبر.

المراجـع

١ ـ العربية

كتب

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢.

التقرير القطري السنوي، طريق مصر للنمو الاقتصادي. مصر: منتدى البحوث الاقتصادية، ٢٠٠٤.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. **مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر**. القاهرة: البنك الدولي، ٢٠١٠.

٢ ـ الأجنبية

Books

Assaad, Ragui (ed.). *The Egyptian Labor Market Revisited*. Cairo: American University in Cairo Press, 2009.

The World Factbook 2011. Washington, DC: Central Intelligence Agency, 2011.

Zohry, Ayman. *Interrelationships between Internal and International Migration in Egypt: A Pilot Study*. Egypt: Development Research Centre on Migration, Globalisation and Poverty, University of Sussex, 2005.

Peridicals

AbuAlFoul, Bassam and Hamid Baghestani. «The Causal Relation between Government Revenue and Spending: Evidence from Egypt and Jordan.» *Journal of Economics and Finance*: vol. 28, no. 2, Summer 2004.

Acs, Zoltan J., Catherine Armington and Ting Zhang. «The Determinants of New-Firm Survival across Regional Economies: The Role of Human Capital Stock and Knowledge Spillover.» *Papers in Regional Science*: vol. 86, no. 3, August 2007.

Albrecht, James, Lucas Navarro and Susan Vroman. «The Effects of Labour Market Policies in an Economy with an Informal Sector.» *Economic Journal*: vol. 119, 2009.

Alonso-Nuez, Maria Jesus and Carmen Galve-Gorriz. «The Evaluation of Public Policy for the Creation of Businesses: An Empirical Study for the Spanish Case.» *African Journal of Business Management*: vol. 5, no. 3, February 2011.

Arellano, Cristina [et al.]. «The Dynamic Implications of Foreign Aid and Its Variability.» *Journal of Development Economics*: vol. 88, 2009.

Boix, Carles. «Democracy, Development, and the Public Sector.» *American Journal of Political Science*: vol. 45, no. 1, January 2001.

Bowe, Scott A., David W. Marcouiller and Michael D. La Bissoniere. «Regional Dependence and Location of the Wood Products Sector in the Northeastern United States: Unique Attributes of an Export-Based Industry.» *Wood and Fiber Science*: vol. 36, no. 1, January 2004.

Carlton, Dennis W. «The Location and Employment Choices of New Firms: An Econometric Model with Discrete and Continuous Endogenous Variables.» *The Review of Econometrics and Statistics*: vol. 65, no. 3, August 1983.

Chiang, Shu-hen. «Location Quotient and Trade.» *Annals of Regional Science*: vol. 43, no. 2, 2009.

Dasgupta, Partha. «The Economics of Poverty in Poor Countries.» *Scandinavian Journal of Economics*: vol. 100, no. 1, March 1998.

Datt, Gaurav, Dean Jolliffe and Manohar Sharma. «A Profile of Poverty in Egypt.» *African Development Review*: vol. 13, no. 2, December 2001.

Dinc, Mustafa and Kingsley E. Haynes. «Sources of Regional Inefficiency: An Integrated Shift-Share, Data Envelopment Analysis and Input-Output Ap-

proach.» *Annals of Regional Science*: vol. 33, no. 4, 1999.

D'Souza, E. «World Employment: ILO Perspective.» *Economic and Political Weekly*: vol. 33, September-October 1998.

Duranton, Gilles and Diego Puga. «Diversity and Specialization in Cities: Why, Where and When Does it Matter?» *Urban Studies*: vol. 37, no. 3, March 2000.

Essletzbichler, Jürgen and Kazuo Kadokawa. «The Evolution of Regional Labour Productivities in Japanese Manufacturing, 1968-2004.» *Regional Studies*: vol. 44, no. 9, 2010.

Ettlinger, N. «The Localization of Development in Comparative Perspective.» *Economic Geography*: vol. 70, no. 2, April 1994.

Feiock, Richard C. «A Quasi-Market Framework for Development Competition.» *Journal of Urban Affairs*: vol. 24, no. 2, 2002.

Fotopoulos, Georgios, Dimitris Kallioras and George Petrakos. «Spatial Variations of Greek Manufacturing Employment Growth: The Effects of Specialization and International Trade.» *Papers in Regional Science*: vol. 89, no. 1, March 2010.

Gabe, Todd M. «Establishment Growth in Small Cities and Towns.» *International Regional Science Review*: vol. 27, no. 2, April 2004.

Isserman, Andrew M. «The Location Quotient Approach to Estimating Regional Economic Impacts.» *Journal of the American Institute of Planners*: vol. 43, no. 1, 1977.

Klinger, Sabine and Katja Wolf. «Disentangling Sector and Status Effects in German Employment Growth.» *Service Industries Journal*: vol. 31, no. 8, June 2011.

Li, Hongyi and Liang Huang. «The Competitiveness of Hong Kong's Travel Industry: A Dynamic Shift-Share Analysis.» *Tourism Economics*: vol. 16, no. 3, September 2010.

M., Mahran. «Can Population Topics form the Subject of Educational Action? The Politicians Point of View.» *International Review of Education*: vol. 39, no. 1-2, March 1993.

Màrquez, Miguel A., Julià̀n Ramajo and Geoffrey J. D. Hewings. «Incorporating Sectoral Structure into Shift-Share Analysis.» *Growth and Change*: vol. 40, no. 4, December 2009.

Morawetz, David. «Employment Implications of Industrialisation in Developing Countries: A Survey.» *Economic Journal*: vol. 84, no. 335, September 1974.

Mukherji, Nivedita and Jonathan Silberman. «Idea Generation: The Performance of U.S. States 1997-2007.» *Journal of Technology Transfer*: vol. 36, 2011.

O'Donoghue, Dan and Bill Gleave. «A Note on Methods for Measuring Industrial Agglomeration.» *Regional Studies*: vol. 38, no. 4, June 2004.

Pethe, V. P. «Poverty Eradication: A New Paradigm.» *Yojana*: vol. 42, no. 8, August 1998.

Shaban, Radwan A., Ragui Assaad and Sulayman S. Alqudsi. «The Challenge of Unemployment in the Arab Region.» *International Labour Review*: vol. 134, no. 1, January 1995.

Siegel, Donald S. [et al.]. «Policies Promoting Innovation in Small Firms: Evidence from the U.S. and U.K.» *Small Business Economics*: vol. 20, 2003.

Tu, Wei and Daniel Z. Sui. «A State Transformed by Information: Texas Regional Economy in the 1990s.» *Regional Studies*: vol. 45, no. 4, 2011.

Vu, Jo and Lindsay Turner. «Shift-Share Analysis to Measure Arrivals Competitiveness: The Case of Vietnam, 1995-2007.» *Tourism Economics*: vol. 17, no. 4, August 2011.

Reports

Birdsall, Nancy and Lesley O'Connell. «Putting Education to Work in Egypt.» Carnegie Endowment for International Peace, Global Policy Program Working Paper no. 5, Washington, DC, 1999.

Fergany, Nader. «Aspects of Labor Migration and Unemployment in the Arab Region.» Report, Almishkat Center for Research, Egypt, 2001.

Zohry, Ayman and Barbara Harrell-Bond. «Contemporary Egyptian Migration: An Overview of Voluntary and Forced Migration.» Working paper C3, Development Research Center on Migration, Globalisation and Poverty, Arts C-226, University of Sussex, Brighton December 2003.